



شركة
تابعة
مساهمة
مصرية
الشركة الشرقية إيسترن كومباني
EASTERN COMPANY S.A.E



Industrial Complex: 6th of Oct. City, 6th Industrial Zone, Oasis Road
P.O. Box: 32 October (North Branch) Phone: (02) 38164310 - (02) 38164330
Fax: (02) 38164444 - (02) 38164424 Mob: 01120333380
Office Premises: 450 Al-Ahram St., Giza P.O. Box: 1543 Cairo - Egypt.
Fax: (02) 35687434 - Phone: (02) 35724711

المجمع الصناعي: مدينة ٦ أكتوبر - المنطقة الصناعية السادسة - طريق الواحات
ص.ب: ٣٢ أكتوبر شمال تليفون: ٣٨١٦٤٣١٠ (٠٢) - ٣٨١٦٤٣٣٠ (٠٢)
فاكس: ٣٨١٦٤٤٤٤ (٠٢) - ٣٨١٦٤٤٢٤ (٠٢) موبيل: ٠١٢٠٣٣٣٣٨٠
المبنى الإداري: ٤٥٠ ش الأهرام - جيزة ص.ب: ١٥٤٣ القاهرة
فاكس: ٣٥٦٨٧٤٣٤ (٠٢) - تليفون: ٣٥٧٢٤٧١١ (٠٢)

السيدة الأستاذة / رئيس قطاع الافصاح
البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه محضرا اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية

" ايسترن كومباني " المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ لاعتماد الموازنة التخطيطية للعام المالي

٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وكذا محضرا اجتماع الجمعية العامة الغير عادية فى ذات التاريخ

(الغير موثقيين) .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام ،،،

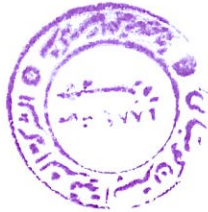
أ. هاشم

(محاسب / أسامة فواد محمد)

مسئول الاتصال والعلاقات مع المستثمرين

أ. هاشم

تحريراً فى ٢٠١٩/٤/٧



www.easternegypt.com
E-mail: easternegypt.com

نموذج رقم (١ - سكرتارية)

محضر إجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالجيزة

للنظر فى إعتقاد الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية للعام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

المنعقدة فى يوم الإثنين الموافق ١ / ٤ / ٢٠١٩ فى تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر

بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالعمرانية

إنعقدت الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية برئاسة السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى

- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة ، وذلك للنظر فى

إعتقاد الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" للعام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

وبحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة السادة :

السيد المهندس / على إبراهيم صبرى

السيد الأستاذ / وليد محمد الرشيد أبوالعزم

السيد المهندس / أسامة مهدى محمد إبراهيم

السيد الأستاذ / أحمد عبدالرحيم ناجى دسوقي

السيد الأستاذ / خالد الغزالى محمد حرب

السيد الكيمياءى / عماد حمدي على حمدان

وبحضور ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات السادة :

محاسب / هانى روفائيل سوريال

محاسب / وائل عزمى مليجى

محاسب / حسام الدين فاروق

محاسب / محمد عاطف أحمد

محاسب / طارق محمد رضا منصور

محاسبة / غادة صلاح الدين حسن

محاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت

وكيل الوزارة / القائم بأعمال مدير الإدارة

وكيل الوزارة / نائب أول مدير الإدارة

مدير عام / نائب مدير الإدارة

مراقب حسابات

مراقب حسابات

رئيس قطاع - شعبة تقييم الأداء

مدير عام - شعبة تقييم الأداء



وبحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الشرقية :

رئيس مجلس مجالس الإدارة
العضو المنتدب
عضو متفرغ للشئون الفنية
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل غير متفرغ)
عضو غير متفرغ (ممثل المساهمين)
عضو مجالس الإدارة
عضو مجالس الإدارة
عضو مجالس الإدارة
رئيس اللجنة النقابية

السيد المهندس / تامر عبدالعزيز جاد الله
السيد الأستاذ / هانى أمان
السيد المهندس / نصر عبد العزيز عبد الرحمن
السيد الأستاذ / سامح أحمد سيد خضير
السيد الأستاذ / محمد جمال محرم
السيد المهندس / على سيد على حجازى
السيد الأستاذ / أشرف محمود عبد الله القاضى
السيد الأستاذ / طلعت عربى إسماعيل
السيد الأستاذ / ماجد محمود عبدالعال
الأستاذ / عبدالهادى عبد العزيز محمد
وبحضور ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال :-

المحاسبة / مها محمد طاهر
المحاسبة / إيمان محمد إمام
المحاسب / إيهاب حسين مسعود
ولم يحضر الاجتماع كل من :

ممثلى مصلحة الشركات
ممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية

كما حضر الاجتماع :

- السيد المحاسب / رئيس القطاعات المالية بالشركة الشرقية "إيسترن كومبانى"
- السيد المحاسب / رئيس قطاع الموازنات بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية



فى بداية الاجتماع رحب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة - بالسادة الحاضرين قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير ، وندعوا الله أن نجتمع دائماً على خير وأن تظل الشركة الشرقية فى تقدم مستمر .

ثم عرض سيادته ترشيح جامعى الأصوات وأمين سر الجمعية من السادة :

جامعى الأصوات :

الأستاذ / محمد السيد خلف

الأستاذ / أحمد محمد المشد

أمين سر الجمعية :

الأستاذ / مدحت زيان أحمد



﴿ وقد وافقت الجمعية على الترشيح ﴾

وأعلن سيادته أن نسبة الحضور ٦٥,٤ ٪ ، وبذلك فقد اكتمل النصاب القانونى لانعقاد الجمعية العامة

العادية للنظر فى اعتماد الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية "إيسترن كومبانى" للعام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ .

ثم عرض السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات

الكيمياوية - ورئيس الجمعية العامة - جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية كما يلي :

- اعتماد الموازنة التقديرية للشركة للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

ثم طلب سيادته من السيد المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله - رئيس مجلس الإدارة -

للشركة الشرقية " إيسترن كومباني" عرض تقرير مجلس الإدارة عن الموازنة التخطيطية للعام المالي

٢٠١٩ / ٢٠٢٠ ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : تقرير مجلس الإدارة

عن الموازنة التخطيطية للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

❖ السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس الجمعية العامة

❖ السادة الأساتذة / أعضاء الجمعية العامة

❖ السيدات والسادة المساهمون

❖ السادة الحضور

يشرفني أن أعرض على حضراتكم فيما يلي تقرير مجلس الإدارة عن موازنة السنة

المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والتي تتضمن الموضوعات التالية :-

أولاً : أهم التحديات التي تواجه الشركة حالياً وخلال عام الموازنة .

ثانياً : الأسس التي روعيت عند إعداد الموازنة .

ثالثاً : مؤشرات موازنة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .



«أولاً : أهم التحديات التي تواجه الشركة حالياً وخلال عام الموازنة»

❖ التحدى الأول : تطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية للشركة :

تقوم إدارة الشركة حالياً وخلال عام الموازنة بإجراء تطوير شامل لقدراتها الإنتاجية

والتسويقية والإدارية وذلك من خلال المحاور التالية :

* المحور الأول : العملية الإنتاجية :

١. بالنسبة لصناعة السجاير :

تقوم إدارة الشركة بمراجعة مراحل العملية الإنتاجية بكافة مراحلها بدءاً من شراء الخامات وتجهيز الأدخنة إلى مراحل التصنيع والتعبئة ونقل المنتج إلى المخازن من خلال تدعيم القدرات الإنتاجية بخطوط وماكينات جديدة بتكنولوجيا حديثة وتفعيل برامج الصيانة الوقائية والاستعانة بالخبرات الأجنبية والتركيز على جودة المنتج لإنتاج أصناف قادرة على منافسة أصناف الشريحة الوسطى والعليا تلبي رغبات وأذواق المستهلكين لهذه الشرائح بالأسواق المحلية والتصديرية .

٢. بالنسبة للمعسلات :

تقوم الشركة في الوقت الحالي بتطوير صناعة المعسل وخاصة معسلات الروائح والتحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية في مراحل التجهيز والتعبئة والتغليف بهدف طرح منتجات جديدة لمعسلات الروائح والمعسل الأسود بجودات عالية تلبي إحتياجات الأسواق سواء المحلية

أو التصديرية .



وتجرى إدارة الشركة حالياً مفاوضات مع عدد من الشركات المتميزة فى إنتاج معسلات الروائح بوجه خاص لطرح أصناف جديدة بنظام الإنتاج المشترك بالإضافة إلى أصناف خاصة بالشركة تلبى احتياجات المستهلكين وتزيد قدرات الشركات فى الدخول بقوة فى هذا المجال الذى يتنامى بشكل مستمر .

كما سيتم التوسع فى إنتاج السيجار ودخان الشعرو دخان الغليون فى كل من السوق المحلى وأسواق التصدير .

* المحور الثانى : العملية التسويقية :-

١. تنمية القدرات بالسوق المحلى :-

تقوم إدارة الشركة فى الوقت الحالى بمراجعة مراحل تسويق المنتج والتركيز على المستهلك ومتطلباته ورغباته والعمل على تلبية احتياجاته من خلال تشكيلة من المنتجات المتنوعة تلبى كافة الأذواق والمستويات بالإضافة إلى تفعيل دور بحوث التسويق وتحديث وسائل نقل المنتج وتحسين الخدمة التسويقية على مدار اليوم وتغطية جميع مناطق الجمهورية بمختلف منتجات الشركة لزيادة مبيعات الشركة خلال عام الموازنة المعروضة .

٢. تنمية القدرات التصديرية :-

تهدف إدارة الشركة خلال عام الموازنة لزيادة صادراتها من المنتجات المختلفة بالأسواق الخارجية من خلال مجموعة من الإجراءات والبرامج التصديرية وذلك من خلال الإجراءات

التالية :-



- دراسة الأسواق الحالية لتحديد المنتجات المنافسة وطبيعة المستهلك بهذه الأسواق وماهى

الأسباب التى تحول دون زيادة الطلب على منتجاتنا بهذه الأسواق .

- العمل على فتح أسواق جديدة وخاصة الأسواق الأفريقية وعمل تشكيلة منتجات تناسب طبيعة

هذه الأسواق من حيث الجودة والسعر .

- التوسع فى منتجات التصدير بإدخال منتجات جديدة كالسيجار ومعلبات النكهات ودخان

الشعر والغليون .

- الإهتمام بجودة المنتج التصديرى بدءاً من شراء الخامات ومروراً بمراحل الإنتاج المختلفة للوصول

إلى المنتج النهائى حتى وصول المنتج إلى الأسواق الخارجية وعمل منتجات قادرة على منافسة

المنتجات التصديرية بالأسواق المختلفة .

- الاستفادة من الخبرات المتخصصة فى مجال التسويق الخارجى .

* المحور الثالث : تنمية القدرات الإدارية :

تهتم إدارة الشركة حالياً بتدريب الكوادر الإدارية (الإدارة الوسطى) بمختلف التخصصات

الفنية والتسويقية والإدارية من خلال برامج متخصصة فى هذه المجالات والاستفادة من الخبرات

الأجنبية لإعداد قيادات قادرة على تحمل المسئولية خلال المرحلة القادمة وذلك فى إطار الهدف

الإستراتيجى لإدارة الشركة للإعتماد على عوائد منتجاتها بدلاً من الإعتماد على عوائد التصنيع

للغير .



❖ التحدى الثانى : تأمين مخزونات الشركة :

تقوم الشركة حالياً وخلال عام الموازنة بتأمين مخزونات الشركة من الدخان والخامات الرئيسية وذلك للوصول بها إلى المعدلات الطبيعية لها وهو ما يتطلب توفير سيولة مالية لاستعاضة أرصدة المخزون والتي تعتبر من نقاط القوة للشركة وذلك لتأمين وجود أصناف ومنتجات الشركة بالأسواق بشكل مستمر لمواجهة الطلب المتزايد والمتنوع على منتجات الشركة خلال عام الموازنة .

❖ التحدى الثالث : استمرار ظاهرة السجائر المهربة والمقلدة وعدم الرقابة على أسعار بيع تجار التجزئة :

ما زالت ظاهرة السجائر المهربة والمقلدة والتي تباع بالأسواق بأسعار أقل من أسعار منتجاتنا لأنها غير محملة بالضرائب والجمارك تؤثر على عوائد الشركة وما يؤول للخزانة العامة .

وقد قامت الشركة وما زالت تقوم بالعديد من الإجراءات والاتصالات مع الجهات المعنية داخل مصر وخارجها وتحملت أعباء مالية إضافية للقضاء على هذه الظاهرة .

كما أن عدم قيام الأجهزة الرقابية المعنية بالرقابة على أسعار بيع تجار التجزئة لمنتجات الشركة والتي تباع بأكثر من أسعارها الرسمية مما يحمل المستهلك أعباء إضافية لا تستفيد منها الدولة أو الشركة وإنما يستفيد منها التجار فقط .

وإن الأمر يتطلب تضافر الجهود من الجهات المعنية للدولة والمتمثلة فى وزارة الداخلية والمالية والتموين وجهاز حماية المستهلك للتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة للحفاظ على إقتصاديات

الشركة وما يؤول للخزانة العامة للدولة وحماية المستهلك .



❖ **التحدى الرابع : ظاهرة تقليد منتجات الشركة من المعسلات بالأسواق الداخلية والخارجية .:**

لا تزال ظاهرة تقليد منتجات الشركة من المعسلات بالأسواق المحلية بجودات متدنية ومخالفة لمواصفات الأصناف وبأسعار منخفضة يؤثر بالسلب على سمعة وجودة هذه المنتجات وتناقص الشريحة السوقية بالسوق المحلى كما يتم أيضاً تقليد منتجات الشركة بالأسواق الخارجية وبأسعار أقل من أسعارنا والذي يؤثر على تكرار الطلب على منتجات الشركة بالأسواق الخارجية .

وتقوم الشركة من جانبها بمواجهة هذه الظاهرة من خلال العديد من الإجراءات لزيادة القدرة التنافسية ومواجهة الشركات المقلدة بالداخل والخارج .

« ثانياً : الأسس التي روعيت عند إعداد الموازنة »

❖ **السيدات والسادة .:**

❖ **تم إعداد الموازنة المعروضة على حضراتكم على الأسس التالية :-**

- توفير احتياجات الأسواق المحلية والتصديرية من كافة منتجات الشركة .
- تقييم الخامات والمواد وقطع الغيار المستوردة والصادرات والسلع الإستثمارية على أساس سعر صرف ١٨,٠٠ جنيه للدولار الأمريكى .
- تقدير قيمة المستلزمات السلعية وفقاً للأسعار المتوقعة خلال عام الموازنة إسترشاداً بأخر أسعار
- تتعامل بها الشركة حالياً مع مراعاة ضغط وترشيد الإنفاق كلما أمكن ، مع المحافظة على الجودة العالية .
- تقدير إيرادات التشغيل للغير (مقابل التصنيع الأجنبى) وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية .
- تنفيذ الإستثمارات الضرورية والملحة والتي تحافظ على الحالة الفنية للألات والمعدات .

« ثالثاً : مؤشرات موازنة ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ »

إستهدفت الموازنة تحقيق صافى ربح يقدر بـ ٣,٨٠٠ مليار جنيه ، وهو هدف طموح فى ظل الزيادات الكبيرة التى شهدتها أسعار الخامات والمستلزمات المشتراه من الأسواق سواء الخارجية أو المحلية بالإضافة إلى الزيادات المتتالية فى ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار منتجات السجاير وانخفاض الطلب على منتجات الشركة وهو ما يدفعنا لبذل المزيد من الجهد لتحقيق هذا الهدف بإذن الله .

❖ خطة الإنتاج :

تم وضع خطة الإنتاج وفقاً لإحتياجات السوق المحلى وأسواق التصدير على النحوالتالى :

❖ إنتاج ٨٦,٧٣٤ مليار سيجارة مقابل ٨٧,٥ مليار سيجارة بنسبة إنخفاض ٠,٩ % خطة

عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ على النحوالتالى :

- ٦٢ مليار سيجارة للسوق المحلى مقابل ٦١ مليار سيجارة بنسبة زيادة ١,٦ % خطة

عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .

- ١,٠٥٦ مليار سيجارة لأسواق التصدير مقابل ٠,٥ مليار سيجارة بنسبة زيادة ١١١,٢ % خطة

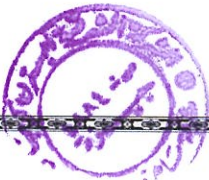
عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .

- ١,٨ مليار سيجارة إنتاج مشترك مقابل ٢,٤ مليار سيجارة بنسبة إنخفاض ٢٥ % خطة

عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .

- ٢١,٩ مليار سيجارة (تصنيع للغير سجاير أجنبية) مقابل ٢٣,٦ مليار سيجارة بنسبة إنخفاض

٧,٢ % خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .



❖ إنتاج ٢٠,٧ ألف طن دخان معسل (١٧ ألف طن للسوق المحلى و ٣,٧ ألف طن لأسواق التصدير)

مقابل ١٧,٨ ألف طن خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ (١٦ ألف طن للسوق المحلى ١,٨ ألف طن لأسواق

التصدير) بنسبة زيادة ١٦,٣ % .

❖ القيمة التقديرية للإنتاج (شاملة الضرائب ورسم التأمين الصحى) تبلغ ٥٨,٤ مليار جنيه

مقابل ٥٢,٢ مليار جنيه خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة زيادة ١١,٩ % .

❖ خطة المبيعات :

١. المبيعات المحلية :

قيمة المبيعات المستهدفة للسوق المحلى (شاملة ضريبة المبيعات ورسم التأمين الصحى)

بالموازنة المعروضة ٥٢,٩ مليار جنيه مقابل ٤٧,٧ مليار جنيه موازنة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة

زيادة ١١ % .

٢. الصادرات :

قيمة الصادرات المستهدفة ٣٧٥,٤ مليون جنيه بخطة عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ١٩٩,٨ مليون

جنيه خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة زيادة ٨٨ % .

❖ الأجور :

تم إعداد خطة العمالة والأجور على أساس الربط بينهما وبين الإنتاج والمبيعات حيث

استهدفت الخطة ما قيمته ٢,٤٨٣ مليار جنيه لبند الأجور الكلية مقابل ٢,٢٨٨ مليار جنيه

خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ ، بنسبة زيادة ٩ % وذلك لتغطية الزيادات فى قيمة المزايا العينية لرفع

المستوى المعيشى للعاملين وبما يعود بالإيجاب على العملية الإنتاجية والتسويقية بالإضافة إلى

الزيادات السيادية التى تفرضها الدولة والعلوات السنوية .

ونأمل أن تنعكس هذه الزيادات على تنمية موارد الشركة ... وأتينا على ثقة وبوعى العاملين

بالشركة ... سوف نتمكن بإذن الله من تحقيق هذه الأهداف .



❖ الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار:

بلغت تكلفة المستلزمات السلعية المحلية والمستوردة المستخدمة فى الإنتاج ٦,٦ مليار

جنيه بالموازنة المعروضة مقابل ٧,٧ مليار جنيه خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة إنخفاض ١٤ %

❖ مقابل تصنيع السجاير الأجنبية:

الإيرادات المستهدفة من تصنيع السجاير الأجنبية (إيرادات تشغيل للغير) قدرت بمبلغ

٢,٤٦٧ مليار جنيه بالموازنة المعروضة مقابل ٢,٦٥٨ مليار جنيه خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة

إنخفاض ٧,٢ %

❖ الإستثمارات:

الإستثمارات المقدرة بالموازنة تتضمن إستثمارات محولة من العام الماضى ومشروعات

جديدة ومشروعات أخرى جارى إستكمالها بالإضافة إلى عمليات الإحلال والتجديد الملحة

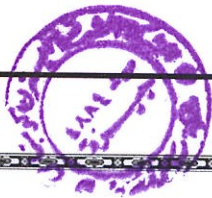
للماكينات والمعدات وأجهزة المعامل والتركيبات الكهربائية والميكانيكية والتى تهدف إلى

تحسين العملية الإنتاجية وجودة المنتج -

وقد بلغت قيمة هذه الإستثمارات ١,١٤٦ مليار جنيه موزعة على النحو التالى :-

(القيمة بالمليون جنيه)

المبلغ	البيان
٢١٦	آلات ومعدات محولة من عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩
٦٢	مشروعات بيئية
٨٣٣	إحلال وتجديد آلات ومعدات وأجهزة المعامل والتركيبات الكهربائية والميكانيكية
١٠	إستكمال أعمال ملحة بمواقع الشركة المختلفة
٢٥	مشروعات جديدة تتضمن أعمال بالمجمع الصناعى للشركة بمدينة برج العرب بالأسكندرية (نيازا) مرحلة أولى
١١٤٦	إجمالى الإستثمارات



❖ ما يؤول للخزانة العامة للدولة : .

إستهدفت الموازنة ٦٧,٨ مليار جنيه تؤول إلى الخزانة العامة للدولة ، مقابل

٥٧,٥ مليار جنيه خطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بزيادة قدرها ١٠,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٨

% عن خطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ .

❖ السادة المساهمين : .

قبل أن ننتهى من تقرير مجلس الإدارة عن الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ أتوجه بكل

الشكر والتقدير للعاملين الأوفياء بالشركة الشرقية على أمل بذل المزيد من الجهد وإذكاء روح

الولاء والانتماء للوطن والشركة بالإخلاص والوفاء والعمل .

وختاماً ... أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للجمعية العامة ورئيسها السيد الأستاذ المحاسب /

عماد الدين مصطفى ... متمنياً لسيادته كل التوفيق والسداد .

ولا يفوتنى أيضاً أن أسجل الشكر والتقدير للسيد الاستاذ / وكيل الوزارة - القائم بأعمال

مدير الإدارة بالجهاز المركزى للمحاسبات السيدة الاستاذة / وكيل الوزارة شعبة تقييم

الآداء والسادة مراقبى الجهاز على ما بذلوه من جهد وتعاون لمساعدة إدارة الشركة فى إخراج

الموازنة المعروضة على حضراتكم بصورة متكاملة .

كما أتقدم بخالص الشكر لجهود السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات

الكيمياوية وجميع الأجهزة التى تعاوننا فى أداء رسالتنا .



وقد وجه السيد المحاسب عماد الدين مصطفى - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسيد

المهندس تامر عبد العزيز جاد الله - رئيس مجلس الإدارة - مشيداً بالمؤشرات الإيجابية التي تم

عرضها بتقرير مجلس الإدارة ، ونتمنى أن يكون العام القادم أفضل وأن تتم عملية التحول إلى القانون

رقم (١٥٩) بالشكل الذي نأمله ، وأن يتم التحول بشكل مؤسسى وأن يكون هناك تحكم فى عناصر

الإنتاج والتكلفة وتنمية وتطوير المبيعات والإنتاج والتصدير .

ثم طلب سيادته من السيد المحاسب هانى روفائيل سوريال - وكيل الوزارة / القائم بأعمال

مدير الإدارة بالجهاز المركزى للمحاسبات - عرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن مشروع الموازنة

التخطيطية للشركة للعام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ .

وقد تحدث سيادته: نتقدم بالشكر إلى السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية على

عرض تقرير مجلس الإدارة ونود أن ننوه إلى أن التعقيب على بعض المؤشرات الخاصة بتقرير الجهاز ليس

إعتراض ولكن هو عبارة عن إيضاحات للشركة يجب مراعاتها عند وضع مؤشرات مستقبلية وقد لا يكون

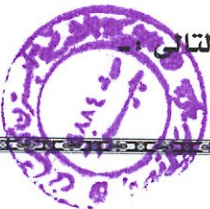
إعداد الموازنة الحالية موائماً لعملية تحول الشركة إلى القانون (١٥٩) بالشكل الكامل .

ثم طلب سيادته من السيد المحاسب حسام الدين فاروق - مدير عام - نائب مدير الإدارة -

إستعراض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات .

وقد تم عرض تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية "

إيسترن كومباني " للعام المالى ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ ، وتم الرد على الملاحظات التي وردت به على النحو التالي



ثانياً : تقرير مراقب الحسابات

على مشروع الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

للعام المالى ٢٠٢ / ٢٠١٩

إلى السادة / مساهمى الشركة :

قمنا بإختبار المعلومات المالية المستقبلية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بقطاع الأعمال العام عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والمتمثلة فى قائمة المركز المالى التقديرية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بإجمالى استثمار نحو ٨,٨٦٠ مليار جنيه وقائمة الدخل التقديرية بصافى ربح بعد الضرائب بنحو ٣,٨٠٠ مليار جنيه وكذا قائمتى التدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعيار المراجعة المصرى الخاص بمهام التأكد (٣٤٠٠) إختبار المعلومات المستقبلية والصادر بقرار السيد / رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن اعتماد المعايير المصرية للمراجعة.

مسئولية إدارة الشركة :

هذه المعلومات المالية المستقبلية " التنبؤات " مسئولية إدارة الشركة بما فى ذلك الافتراضات



الواردة كأسس إعداد الموازنة التقديرية .

الغرض من إعداد المعلومات المستقبلية :

وقد تم إعداد المعلومات بغرض إعداد الخطط والسياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية للعام

المالى للموازنة المعروضة بإستخدام مجموعة من الافتراضات النظرية التى تتضمن إفتراضات عن

أحداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة وليس من الضرورى أن تتحقق تلك الافتراضات.

تحت المراجعة والاعتماد

رد الشركة:

السادة الجهاز المركزي للمحاسبات - إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية كل عام
وحضراتكم بخير .

تتقدم إدارة الشركة بأسمى آيات التحية وعظيم الاحترام والشكر العميق والإمتنان على كل ما
بذلتموه من جهد إلتسم بالرؤية المستنيرة واضعين أمام أعيننا ما ورد بهذا التقرير من معلومات موضع
الجد والإهتمام .



ثم تحدث السيد المحاسب / حسام الدين فاروق - مدير عام - نائب مدير الإدارة - بأنه من خلال
مراجعتنا للموازنة المعروضة تبين الآتى :-

ملاحظة :

- درجت الشركة خلال الموازنات السابقة واستمر ذلك خلال الموازنة الحالية على عدم إعداد
مشروع الموازنة على أساس تقسيمها إلى فترات قصيرة نسبياً (شهرية أو ربع سنوية على الأقل)
فى ضوء العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة وبما يعكس الظروف السائدة خلال تلك
الفترات وبمراعاة موسمية النشاط وتحقق بعض أرقام الموازنة خلال فترات معينة من العام
وتأثير ذلك على دقة التقارير الدورية التى تعدها الشركة لتحديد إنحرافات الموازنة والتى
يتم عرضها على مجلس الإدارة لإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة حيث يتم تقسيم
أرقام الموازنة عن عام كامل بالتساوى على فترات المقارنة مما يضعف من دورها كأداة للتخطيط
والرقابة ، والجدير بالذكر أن رد الشركة على تلك الملاحظة بتقريرنا على موازنة العام الماضى
أفاد بأن الشركة سوف تتلافى ذلك فى موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو الأمر الذى لم يتم .



رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم علماً بأنه يتم متابعة بنود الموازنة فى تقرير نتائج الأعمال الذى يعرض على مجلس الإدارة شهرياً ومقارنتها بالنتائج الفعلية وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة فى الوقت المناسب واعتباراً من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ يتم عمل متابعة ربع سنوية لتنفيذ الخطة المعتمدة وعرضها على مجلس إدارة الشركة وقد تم تسليم السادة مراقبى الجهاز متابعة تنفيذ النصف الأول من موازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- تنصب الملاحظة على ضرورة إعداد الموازنة على أساس ربع سنوى وليس عن دورية تقديم تقارير متابعة أرقام الموازنة إلى مجلس الإدارة ، كما أن رد الشركة متكرر فى هذا الشأن دون تنفيذ.

ملاحظة :

- درجت الشركة على عدم إعداد الموازنات الآتية على الرغم من أهميتها فى مجالات التخطيط والرقابة :-

- موازنة مالية للشركة مقسمه على فترات قصيرة نسبياً (موازنة يتم إعدادها بعد إعداد كافة الموازنات الفرعية التشغيلية والاستثمارية للشركة) وتشمل مصادر المقبوضات والمدفوعات وتوقيتاتها خلال العام (أو الفترة المعروضة) والعجز الذى قد ينتج وكيفية تغطيته أو الزيادة التى قد تنتج وكيفية استثمارها (إدارة النقدية).

رد الشركة :

- سيتم مراعاة إعداد الموازنة المطلوبة فى مشروع الموازنة القادم .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة على تقريرنا بمشروع الموازنة العام الماضى بأنه سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة الحالى وهو الأمر الذى لم يتم وفى ضوء ماسبق مازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- موازنة تخطيطية مفصلة للمواد والخامات تمثل إحتياجات الشركة من تلك المواد والتي يتم الاعتماد عليها لتحقيق الوحدات المطلوب إنتاجها للفترة المخطط لها والتي يتم الحصول عليها من الموازنة التخطيطية للإنتاج مع الأخذ فى الإعتبار رصيد المواد والخامات التى ترغب الشركة فى الإحتفاظ بها أخر المدة وكذا جدولاً بالمدفوعات النقدية عن مشتريات تلك المواد.

رد الشركة :

- سيتم مراعاة إعداد الموازنة المطلوبة فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة على تقريرنا بمشروع الموازنة العام الماضى بأنه سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة الحالى وهو الأمر الذى لم يتم وفى ضوء ماسبق مازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- إتصلاً بما سبق ظهر رصيد خامات ومواد ووقود وقطع غيار بالقوائم المالية المستهدفة

٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ بنحو ٧,٧٠٨ مليار جنيه و بزيادة نحو ٣٠% عن العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ دون

موافاتنا بأسس تقدير تلك القيمة .



رد الشركة :

- تم التقدير على أساس الأسعار المتعامل بها حالياً مع التنبؤ بزيادة الأسعار خلال عام الموازنة المعروضة .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة بشكل عام ولم يتم موافاتنا بالبيانات والمستندات اللازمة لإمكان التحقق من القيم المستهدفة وفي ضوء ماسبق ما زلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- لم يراع مشروع الموازنة تعليمات الشركة القابضة فيما يتعلق بالموازنة الإستثمارية من ضرورة تحديد أولويات المشروعات التى تحتاج إليها الشركة ومصادر تمويلها مع بيان المردود المالى والإقتصادى العائد على الشركة نتيجة هذه الإستثمارات .

رد الشركة :

- الموازنة الإستثمارية فى مشروع الموازنة المعروض هى إستثمارات ضرورية وتهدف إلى تحسين جودة المنتج وترشيد التكلفة خلال مراحل العملية الإنتاجية المختلفة ويتم دراساتها من خلال لجان تخطيط المصانع وتخطيط المشروعات والتى تضم خبرات فنية ومالية وإدارية والتى تدرس أولويات تنفيذها والمردود الإقتصادى لها ومصادر تمويلها علماً بأن هذه الإستثمارات يتم تمويلها ذاتياً.

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- ما ورد برد الشركة لم ينعكس فى مشروع الموازنة المعروضة بالمخالفة للتعليمات والأسس الواردة من الشركة القابضة فى هذا الشأن وفى ضوء ماسبق لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.



ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة ضمن بند الإستثمارات طويلة الأجل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه تتمثل فى شهادات إستثمار قناة السويس الجديدة على الرغم من أن تواريخ إستردادها تقع فى شهر ٢٠١٩/٩ والتي كان يتعين أن تظهر ضمن رصيد الحسابات الجارية بالبنوك فى تاريخ الإسترداد مع بيان أثرها على كافة الحسابات فى حال إستثمارها وكذا أثرها على القوائم المالية والآثار الأخرى ذات العلاقة وذلك فى ضوء ما يلى :-

- تظهر قائمة التدفقات النقدية فى نهاية فترة الموازنة عجز فى صافى حركة النقدية فى نهاية فترة الموازنة يبلغ نحو ٢٩٥ مليون جنيه.

- لم تستهدف الموازنة وكالمتبع بالموازنات السابقة أى إستثمارات وعوائد لأذون الخزانة ضمن إيرادات الإستثمارات المالية الأخرى .

- تضمن مشروع الموازنة إستهداف مبلغ لإيرادات الفوائد الدائنة بنحو ٤٣٥ مليون جنيه بإنخفاض قدره ٥٠% عن ما تحقق فعليا خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ونحو ١٠٠% من خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ دون أى تطور نظراً لانخفاض أرصدة النقدية كما أفصحت الشركة ضمن أسس إعداد الموازنة.

رد الشركة :

- إستهدفت الموازنة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه تتمثل فى شهادات إستثمار قناة السويس الجديدة من المتوقع أن يتم إستمرار إستثمارها (بعد إستردادها فى شهر ٢٠١٩/٩) فى إستثمارات مالية طويلة الأجل مثل ودائع طويلة الأجل أو شهادات إستثمار بحيث تدر عائد (ضمن الفوائد الدائنة) مما يعود بالنفع على الشركة والمساهمين، ويرجع إنخفاض الفوائد الدائنة فى الأساس لإنخفاض أرصدة النقدية وطبقا لما تم تحقيقه فعليا خلال الستة أشهر الأخيرة.



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- رد الشركة المذكور يتعارض مع الإفصاح الوارد رقم "١١" إستثمارات طويلة الاجل بالقوائم

المالية المستهدفة والذي يوضح طبيعة المبلغ المذكور والمدرج كرصيد فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ على أنه

إستثمار فى شهادات قناة السويس على الرغم من إسترداد قيمة تلك الشهادات فعليا فى

٢٠١٩/٩ . فضلا عن عدم إحتساب عائد عن الربع الاول من عام ٢٠١٩ والمستحق عن تلك

الشهادات وأثار ذلك على بنود القوائم المالية والأثار الأخرى ذات العلاقة .

ملاحظة :

- لازالت الشركة تستهدف ضمن الموازنة إستبعاد مجموعة من الماكينات (آلات ومعدات) بنحو

١٤٧ مليون جنيه خلال عام الموازنة مقابل خصم نفس القيمة من المخصص حيث أنها مهلكة

دفترياً بالكامل دون إستهداف أى قيمة بيعية كمقبوضات ضمن القسم الخاص بالأنشطة

الإستثمارية بقائمة التدفقات النقدية المستهدفة وكذا أى قيمة ضمن الإرباح الرأسمالية

بقائمة الدخل المستهدفة، ولم تقم الشركة بالإفصاح عن أسباب ومبررات إستبعادها وقيمة

قطع الغيار المرتبطة بتلك الآلات بالإيضاحات المتممة ودون تأثير إنخفاض المخزون بتلك

القيمة بالرغم من رد الشركة على تقريرنا على موازنة ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بأنه سيتم مراعاة ذلك فى

مشروع الموازنة الحالى ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة على تقريرنا بمشروع الموازنة العام الماضى بأنه سيتم مراعاة ذلك فى مشروع

الموازنة الحالى وهو الأمر الذى لم يتم وفى ضوء ماسبق مازلنا عند رأينا بشأن ماورد

بالملاحظة.

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة ثبات مبلغ المخصصات المكون فى ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون

دراسة على الرغم من عدم منطقية ما قامت به الشركة من عدم إستهداف أى حركة إضافة

أو إستبعاد لكل المخصصات المعروضة وأثر ذلك على عدم إستهداف أى إيرادات ومصروفات

بقائمة الدخل المستهدفة ومن أمثلة ذلك :-

- ثبات مخصص الضرائب المتنازع عليه المكون فى ٢٠١٨/١٢/٣١ رغم تضمنه مبلغ ٣٢ مليون

جنيه إنتفى الغرض منه لقيام الشركة بسداد المبالغ المتنازع عليها فى الفترات المقررة وفقا

لأحكام قانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ (بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية

والغرامات) وقد تم الإشارة إلى ذلك بتقرير المركز المالى للشركة فى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

- عدم الأخذ فى الاعتبار نتائج الفحص الجارى لضريبة المبيعات للسنوات ٢٠١٤/٢٠١٥-

٢٠١٥ / ٢٠١٦ والعمل على زيادة المخصص لمقابل الفروق المتوقعة إستناداً إلى خبرة الشركة

فى هذا الشأن .



رد الشركة :

- أن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة فى
الفقرة رقم (١٠) منه عرف المخصص بأنه إلتزام غير محدد التوقيت ولا المقدار وحيث أنه
يصعب إعداد دراسة للمخصصات فى تاريخ الموازنة ٢٠٢٠/٦/٣٠ أى بعد أكثر من ١٨ شهر من
تاريخ إعداد الموازنة لهذا تم الاعتماد على قيمة المخصصات المكونة فى ٢٠١٨/١٢/٣١
(آخر مركز مالى فعلى ومعتمد) على أن يتم تعديله فى ضوء البيانات المتاحة إعتباراً من
الموازنة القادمة .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- رد الشركة بشأن المخصصات المستهدفة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ جانبه الصواب للأسباب الآتية:-

- ان تعريف المخصص بأنه إلتزام غير محدد التوقيت ولا المقدار لا يمنع تقديره فى نهاية
فترة الموازنة حيث كان على الشركة تقديره فى ظل المؤشرات القائمة (على سبيل المثال
موقف الفحص الضريبيى لضريبة المبيعات القائم حالياً وما يمكن أن يسفر عنه فى ظل
خبرة الإدارة الضريبية فى هذا الشأن وكذا موقف مخصصات الضرائب القائمة وما يمكن
أن يسفر إعادة الفحص عنه خلال الفترة المقبلة إضافة الى موقف مخصص منحة نهاية
الخدمة وإمكانية تقديره فى ظل موقف العمالة فى الفترة المستهدفة) .
- إن افتراض المنشأة بشأن ثبات مبلغ المخصصات على ما هو عليه بأخر قوائم مالية فعليه
معتمدة دون تأثيره بالتعديلات اللازمة فى ضوء تقرير مراقب الحسابات افضى إلى
عدم سلامة مبلغ المخصصات حتى فى ضوء الافتراضات غير الملائمة .

وعليه لازلنا عند رأينا بشأن عدم سلامة إفتراضات الشركة بشأن مبلغ المخصصات

المستهدف وأثر ذلك على القوائم المالية .



ملاحظة :

- عدم إستهداف أى إضمحلال للأصول الثابتة دون تبين أسس ذلك رغم رد الشركة بتقريرنا السابق بأنه سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم ، وكذا لم نتبين أسس تقدير قيمة إضمحلال الأرصدة المدينة بالموازنة .

رد الشركة :

- عدم إستهداف إضمحلال الأصول الثابتة بسبب عدم وجود مؤشرات "داخلية وخارجية" لذلك ، كما أن أساس تقدير إضمحلال الأرصدة المدينة على أساس الفعل فى ٢٠١٨/١٢/٣١ مع زيادة نسبة قيمة الإضمحلال بنسبة الزيادة فى الأرصدة المدينة.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لم توافقنا الشركة بالدراسات التى قامت بها بشأن المؤشرات الداخليه والخارجيه التى قامت بإختبارها والتى تشير الى عدم وجود اضمحلال.

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة بيع كافة ما يتم إنتاجه وشبات أرصدة أول وأخر المدة لمخزون الإنتاج تحت التشغيل ومخزون الإنتاج التام كما إستهدفت عدم التغير فى قيمة رصيد آخر المدة على الرغم من إرتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة ١٤% وما يستلزم معه إرتفاع قيمة المخزون المشار إليه واثرت ذلك على تكلفة المبيعات.



رد الشركة :

- مخزون الإنتاج التام المدرج بالموازنة يكفى إحتياجات السوق لمدة ٧ أيام وهذا الحد الأدنى

للمخزون الآمن المعتمد من مجلس إدارة الشركة .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- جاء رد الشركة تكرارا لنفس الرد على تقرير الموازنة العام الماضى متضمنا أسباب ثبات كميات

المخزون دون تطرق الرد لأسباب تثبتت قيمة مخزون آخر المدة من الإنتاج التام وغير التام على

الرغم من منطقية وجود تغير فى القيمة فى ضوء إرتفاع تكلفة الإنتاج المستهدفة بالموازنة

على النحو الوارد تفصيلا بالملاحظة واثرد ذلك على تكلفة البضاعة المباعة ونتائج الاعمال

المستهدفة.

ملاحظة :

- لم يتم إستهداف مصروف الإنخفاض فى قيمة مخزون الإنتاج التام بمشروع الموازنة فى حين بلغ

نحو ٣٩١ ألف جنيه عن الفترة المنتهية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وعلى الرغم من إستهداف مخزون آخر

المدة من إنتاج المعسل ٧٢٥ طن واستمرار خسارة الأصناف المباعة محليا (ذات النسبة الأكبر من

مبيعات الصنف) وكذا إستهداف تكاليف إنتاج بالزيادة بنحو ١٤ % وإستهداف أسعار البيع

الحالية دون زيادة .



رد الشركة :

- يرجع ذلك لصعوبة تقدير مصروف الإنخفاض فى قيمة مخزون الإنتاج التام (تم الإسترشاد

بالفعلى فى ٢٠١٨/١٢/٣١) .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- رد الشركة بشأن صعوبة تقدير مصروف الانخفاض جانبه الصواب حيث يمكن تقديره لقيام

الشركة بإستهداف نفس كميات مخزون العام السابق من الإنتاج التام وبالتالي نفس الاصناف

الخاسرة مثل العام السابق (كافة اصناف المعسل المحلى) فى ضوء إستهداف تكاليف إنتاج

مرتفعة واسعار بيع ثابتة بالموازنة . علاوة على ان رد الشركة بشأن إسترشادها بمصروف

انخفاض فى قيمة مخزون الإنتاج الفعلى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ليس إسترشادا صحيحا فى ضوء

ملاحظتنا على عدم اجراء الشركة أى دراسة لانخفاض القيمة للمخزون فى تقريرنا عن المركز

المالى فى ذلك التاريخ وهو ما يعد إسترشادا غير دقيق .

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة كمية صادرات من السجائر تبلغ ١٠٥٦ مليون سيجاره بزيادة بنسبة ٢٤٠٠ %

من كمية الصادرات الفعلية فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ونحو ٢٠٠ % من الخطة المعتمدة لعام

٢٠١٨/٢٠١٩ ، وكمية صادرات من المعسل تبلغ ٣٦٧٢ طن بزيادة بنسبة ٣٣٤ % من كمية

الصادرات الفعلية عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ونحو ٢٠٠ % من الخطة المعتمدة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ وتبين

عدم واقعية تلك الأرقام (وأثر ذلك على قيمة إعانة التصدير المستهدفه) وذلك فى

ضوء ما يلى :-



- بلغت كمية الصادرات الفعلية من السجائر خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١

عدد ٤٨ مليون سيجاره فقط بنسبة بنحو ٩% من الخطة المعتمدة عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ والتي

تبلغ عدد ٥٢٨ مليون سيجارة .

- بلغت كمية الصادرات الفعلية من المعسل خلال الفترة من ٢٠١٨/٧/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ كمية

٥٣٢ طن فقط بنسبة بنحو ٢٩% من الخطة المعتمدة عن عام ٢٠١٨/٢٠١٩ والتي تبلغ كمية

١٨٣٦ طن .

رد الشركة :

- زيادة القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة من (٢٠١٨/٧/١ إلى ٢٠١٩/٣/٣١) والتي بلغت

٤,٥ مليون دولار مقابل الفترة المماثلة (٢٠١٧/٧/١ إلى ٢٠١٨/٣/٣١) التي حققت ٣,٢ مليون

دولار بمعدل نمو ١٤١% تقريباً .

- تم التعاقد مع الشركة الشرقية الكويتية للتواجد بمنتجاتنا من السجائر بدولة الكويت

وجارى إعداد المطبوعات اللازمة للتواجد بالسوق الكويتى .

- تم إبرام عقد جديد مع شركة الوحدةانية للتجارة بلغت قيمته ٦٠٠ ألف دولار أمريكى

لتصدير كمية ٢٠٠ طن معسلات (ماتوسيان) إلى ثلاثة أسواق وهى : السوق الإماراتى - السوق

البحرينى - السوق العماني .

- جارى التعاقد لتصدير منتجاتنا من معسلات زواتى النعامة و ماتوسيان بالسوق الكويتى مع

عميل جديد هناك (شركة أشرف فهمى للتجارة) .

- وفى ظل تفعيل التواجد بالدول الإفريقية جارى تجهيز طلب لشركة مصر للتجارة بدولة

زامبيا .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- تنصب الملاحظة على مدى واقعية مستهدفات الشركة لكمية الصادرات التي يمكن تسويقها خارجياً خلال فترة الموازنة لكل من السجائر والمعسلات كل على حده في ضوء كميات الصادرات الفعلية لكل منها في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والخطة المعتمدة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ والنسبة الضئيلة المحققة منها فعلياً حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ (٩% سجائر، ٢٩% معسل) كما ورد بمشروع الموازنة وذلك على النحو الوارد بالملاحظة ، ولم تقم الشركة بالرد طبقاً للهدف من الملاحظة وأكتفت بالإشارة الى زيادة القيمة الإجمالية (وليس الكميات) لجميع المنتجات (وليس لكل منتج على حده) من خلال مقارنة فترات متقاه لما تحقق فعلياً خلال فترة (٩) أشهر من العام الحالي مقابل ما تحقق فعلياً خلال العام السابق خلال نفس الفترة ، وهو ما يعد أمر غير دقيق حيث يتم الاعتماد في تقييم مدى واقعية مستهدفات الموازنة في ضوء القدرات التسويقية للكميات وليس القيم لإستبعاد أى أثر للزيادات السعرية او تغيرات أسعار الصرف من فترة لأخرى .

- وأضاف سيادته بالإجتماع بضرورة تطبيق سلاسل زمنية طويلة نسبياً عند إجراء التنبؤات الأمر الذي ينعكس على دقة التنبؤات .

ملاحظة :

- إستهداف الشركة لزيادة بنسب كبيرة في كميات التصدير لأغلب العملاء (سجائر/ معسلات) عن متوسط الصادرات لنفس العملاء خلال الثلاثة أعوام السابقة ومن أمثلة ذلك :-

- شركة البلداني (الكويت) : بلغ متوسط مسحوباته من المعسلات خلال الثلاث سنوات السابقة كمية بنحو ٤٢٩ طن مقابل ١٦٨٩ طن مستهدف بالموازنة (تمثل نحو ٤٦% من إجمالي المستهدف من مبيعات التصدير بالموازنة) بنسبة زيادة بنحو ٢٩٤%.



رد الشركة :

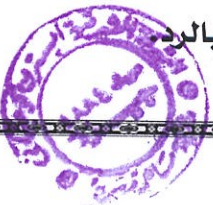
- مسحوبات مؤسسة البلداني للتجارة :

- بلغت مسحوبات العميل خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي حوالي ١٣٣ طن
بمتوسط مسحوبات شهرى يبلغ ٤٤ طن فى حين أن متوسط مسحوبات العميل خلال
الربع السابق (الثانى) من العام المالي الحالي ٥٣ طن بمتوسط مسحوبات شهرى
١٧,٦ طن محققاً معدل زيادة مقداره ٢٥٠% وهذا داخل السوق الكويتى فقط .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- فى ضوء أهمية العميل المذكور فى تحقيق المستهدف خلال فترة الموازنة من صادرات المعسلات
حيث ان الهدف المحدد للعميل المذكور يمثل نحو نصف صادرات الشركة المستهدفة من المعسلات
خلال فترة الموازنة .

- فإنه لم يتم الرد بناءً على الهدف من الملحوظة وعن نفس الفترة المشار اليها، وأكتفت الشركة
بفترات منتقاه للمقارنة ما بين الربع الثالث من العام الحالي (متوسط ٤٤ طن شهرى) مقارنةً
بالربع الثانى من العام الحالي أيضا (متوسط ١٧,٦ شهرى) وأشارت إلى نسبة زياده بنحو
٢٥٠% فى حين أن النسبة الصحيحه للزياده هى ١٥٠% فقط ، ولم يشر الرد إلى انخفاض
المتوسط الشهرى للربع الثانى عن الربع الاول (متوسط شهرى ٥٨,٧ طن) بنسبة بنحو ٧٠% ،
مما يشير إلى ضرورة تطبيق سلاسل زمنية لفترات طويلة نسبيا عند إجراء التنبؤات ، الأمر
الذى ينعكس على دقة نتائج التنبؤات ، فضلا عن عدم كفاية المتوسط الشهرى للربع الثالث
والذى أشارت الشركة لارتفاعه (٤٤ طن شهرى) لتحقيق الهدف المحدد للعميل من المعسلات
بفترة الموازنه (١٦٨٩ طن) والذى يتطلب تحقيقه متوسط شهرى للمسحوبات يبلغ نحو
١٤٠ طن أى بزياده بنحو ٢١٨% عن متوسط الربع الثالث الذى أشارت اليه الشركة بالرد .



ملاحظة :

- شركة سقالة السعودية : متوسط مسحوبات من السجائر خلال الثلاث سنوات السابقة بكمية بنحو ٤٤ مليون سيجارة مقابل ٢١١ مليون سيجارة مستهدف بالموازنة (تمثل نحو ٢٠% من إجمالي المستهدف من مبيعات التصدير بالموازنة) بنسبة زيادة بنحو ٣٨٠%.

رد الشركة :

- مسحوبات مؤسسة سقالة بالسوق السعودي :
- بالنسبة للمعاملات بلغت كمية مسحوباته خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي ٢٠١٩ كمية ١٣٥ طن بمتوسط شهري ٤٥ طن في حين بلغت مسحوباته خلال العام المالي السابق ١٥٤ طن بمتوسط شهري ١٢,٨ طن بمعدل نمو ٣٥١% .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لم تقم الشركة بالرد بناءً على الهدف من الملاحظة والتي تنصب على عدم واقعية الهدف المحدد للعميل المذكور من صادرات السجائر وليس المعسلات كما ورد بالرد ، علما بالتأثير الهام لتحقيق كمية الصادرات المستهدفة من العميل المذكور والتي تبلغ نحو ٢٠% من إجمالي كمية الصادرات من السجائر المستهدفه بالموازنة.

ملاحظة :

- شركة مصر للأسواق الحرة : متوسط مسحوبات من السجائر خلال الثلاث سنوات السابقة بكمية بنحو ٢١ مليون سيجارة مقابل نحو ٣٠١ مليون سيجارة مستهدف بالموازنة (تمثل نحو ٢٨,٥% من إجمالي المستهدف من مبيعات التصدير بالموازنة) بنسبة زيادة بنحو ١٣٨١% .



رد الشركة :

- توجد مفاوضات جارية لتصدير منتجاتنا من السجاير والمعلبات إلى المناطق والأسواق الحرة

في كل من : الكويت . أوغندا . الإمارات . زيمبابوي (تابعة لمؤسسة البلدانى) .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لم تقم الشركة بالرد على الهدف من الملاحظة والتي تنصب على عدم واقعية الهدف المحدد

للعميل المذكور مصر للأسواق الحرة من السجائر علما بالتأثير الهام لتحقيق كمية الصادرات

المستهدفة من العميل المذكور والتي تبلغ نحو ٢٨,٥ ٪ من إجمالي كمية الصادرات من السجائر

المستهدفه بالموازنه، حيث أكتفت بالإشاره الى بعض المفاوضات الجاريه والتي لاتتضمنها

كميات التصدير المستهدفه بالفعل ولا يوجد عقود قانونيه بشأنها.

ملاحظة :

- عدم تجديد بعض العقود لعملاء التصدير التي تنتهى قبل بدء فترة الموازنة والتي تنص على

تجديدها كتابيا مع تضمين كمياتها ضمن خطة الصادرات المستهدفة ومن أمثلة ذلك :-

- شركة أصل الماسة السعودية ينتهى فى ٢٠١٨/٦/٣٠ .

- شركة مصر للإستيراد والتصدير فرع دبی ينتهى فى ٢٠١٩ / ٦ / ٣٠ .

- شركة وردة ليبيا ينتهى فى ٢٠١٩/٦/٣٠ .

رد الشركة :

- تم إخطار جميع العملاء لإختيار أحد بدائل نظم التعامل التي تم تحديدها من قبل إدارة

الشركة وبناءً على ما يرد من العملاء سوف يتم تجديد التعاقدات.



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- كان يتعين على الشركة البدء فى إجراءات التفاوض الخاصة بالتجديد قبل بدء الموازنة بوقت كافى وخاصة فى ضوء وجود عقود منتهيه ولم يتم تجديدها منذ ٢٠١٨/٦/٣٠ وكذا بدائل نظم التعامل الجديده التى تم تحديدها من قبل إدارة الشركة للتأكد من موافقة العملاء على أحد هذه الأنظمة وعدم رفض التجديد بالكليه وذلك قبل تضمين الكميات المتوقع تصديرها لهؤلاء العملاء ضمن كمية مبيعات التصدير الخاصة بالموازنة، حفاظاً على واقعية مستهدفات الموازنة فى هذا الشأن .

ملاحظة :

- عدم وجود عقود مع بعض عملاء التصدير حتى تاريخه تغطى فترة الموازنة مع تضمين كمياتها ضمن خطة الصادرات المستهدفة على سبيل المثال (شركة العلمين الذهبية السعودية ، شركة مصر للتجارة - زامبيا).

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لم تقم الشركة بالرد على هذه الملاحظة رغم الأهمية القصوى لوجود عقود قانونية ملزمة تغطى الكميات التى تم تضمينها كمبيعات تصدير خلال فترة الموازنة حفاظاً على واقعية مستهدفات الموازنة فى هذا الشأن.

ملاحظة :

- مازال مشروع الموازنة الإستثمارية يستهدف مشروعات تحت التنفيذ بنحو ١,٤١٩ مليار جنيه وتتضمن نحو ١٤٦ مليون جنيه مشروعات متوقفة تتمثل فى أعمال تحديث وتطوير برنامج JD وتركيبات وتطوير المنظومة الأمنية وكذا مشروعات أخرى يرجع تاريخ أقدمها لعام ٢٠١٠ ودون تحديد مدة زمنية لإنهاء وتشغيل تلك المشروعات .



رد الشركة :

- المشروعات المشار إليها يتم إستبعادها من مشروعات تحت التنفيذ بعد الإنتهاء وتحمل التكلفة بالكامل على الأصول الثابتة ولم تستبعد تلك المشروعات لعدم إنتائها خلال عام الموازنة المعروضة .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لم يتطرق رد الشركة إلى ما تم الإشارة اليه بملاحظتنا بشأن تحديد المدة الزمنية لإنهاء وتشغيل المشروعات المتوقفة بمشروع الموازنة والمستمرة من الأعوام السابقة والتي على أساسها يتم إستهداف ما يتم تحميله بحساب الأصول الثابتة وما يتم الإستمرار بتضمينه بحساب المشروعات تحت التنفيذ.

ملاحظة :

- مازال مشروع الموازنة الإستثمارية لا يستهدف إستغلال المواقع التي تم إخلؤها بمصانع الزمر والجيزة والمنسترلى بسبب نقل أنشطة الشركة الى المجمع الصناعى بمدينة أكتوبر والتي تبلغ تكلفتها نحو ٦٣, ٢٨١ مليون جنيه بناءً على رؤية الشركة بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ ودون توضيح كيفية الإستفادة منها حيث أن ردود الشركة بشأنها متكررة دون أى جديد ، فضلاً عن إستمرار إستهداف الموازنة وكالمتبع بالموازنات السابقة لمبلغ ٢٥ مليون جنيه ضمن المشروعات الجديدة المتوقعة تخص أرض مصنع نيازا دون تنفيذ أى أعمال تخص المشروع المذكور حتى تاريخه ودون تبين أسباب ذلك .

رد الشركة :

-جارى إستخراج التراخيص اللازمة لإستغلال تلك المواقع .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة تكرار لنفس الرد على تقريرنا العام السابق دون أى إجراءات فعلية وفى ضوء

ماسبق مازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة .

ملاحظة :

- مازال حساب إستثمارات طويلة الأجل (إستثمارات عقارية) المستهدف بمشروع الموازنة يتضمن

مبلغ نحو ٩,٣٠٣ مليون جنيه قيمة أراضى مخصصة لمشروعات الإسكان فى أماكن متعددة

(أرض جزيرة الذهب ، أرض جان ماروشيان ، أرض مصنع السلوم بالأسكندرية) هذا ولم

تتضمن الرؤية المستقبلية أية تقديرات للمنافع الإقتصادية المتوقعة لإستغلال تلك الأراضى

فى ضوء رد الشركة على تقريرنا السابق "أن حصة الشركة القابضة تمثل ٥٥% والباقى يمتلكه

مساهمين آخرين وأنه لا يوجد مديونيات مع بنك الإستثمار القومى وأن النظام الأساسى

للشركة يتضمن نشاط الإستثمار العقارى وبناءً على ماسبق يتعين الطرح فى مزايدات " وهو

الأمر الذى لم يتم حتى تاريخه .

رد الشركة :

- يتم التصرف فى الأراضى المشار إليها من خلال لجنة التصرف فى العقارات المملوكة للشركة

القابضة وشركاتها التابعة .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- مازلنا عند رأينا بشأن عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة وصريحة على النحو الوارد

بملاحظتنا .



ملاحظة :

- لم تعكس الموازنة المعروضة خطة الشركة فى بدائل مخازن البيع المستأجرة وفقاً لقانون الإيجار القديم والتي تم التنازل عنها (مخزن الجمهورية بالقاهرة والذي تم التنازل عنه مقابل ٧,٥ مليون جنيه) وكذا المخازن الأخرى المتوقع التنازل عنها وعن حق الإنتفاع الخاص بها.

رد الشركة :

- مخازن البيع المستأجرة وفقاً للقانون القديم قبل عام ١٩٩٤ هى التى ستخضع لحكم المحكمة الدستورية بالتنازل عن حق الإنتفاع وحتى تاريخ إعداد الموازنة لم يتم تحديد المخازن التى سيتم الاحتفاظ بها أو التى سيتم الاستغناء عنها بمخازن بديلة تابعة للشركة أو ما سيتم بيع حق الإنتفاع لها إن أمكن .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- ما زلنا عند رأينا من ضرورة أن تعكس الموازنة خطة الشركة فى بدائل مخازن البيع المستأجرة التى تم التنازل عنها فى ضوء حكم المحكمة الدستورية المتضمن برد الشركة وكذا أثر ذلك على الحالات الأخرى المشيلة.

ملاحظة :

- إستهدف مشروع الموازنة إنتاج وبيع ٦٥ مليار سيجارة تشمل إنتاج الشركة (محلى/تصدير) ومنها ٢ مليار سيجارة إنتاج مشترك ولم نواف بالدراسة التسويقية التى إستندت إليها الشركة فى تقدير حصتها بالأسواق لإمكان التحقق من واقعية الكميات المستهدفة ، فضلاً عن انخفاض الطاقة المستهدفة والمتاحة لـ ٦٥ ٪ من الطاقة القصوى فى مرحلة تحضير الدخان ، ٧٥ ٪ على التوالى فى مرحلتى الصناعة والتعبئة ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لساعات التوقف لأغراض الصيانة فقط والتى تصل إلى (٣٥ ٪) من ساعات التشغيل القصوى فى مرحلة تحضير الدخان ، (٢٥ ٪) من مرحلة التعبئة . ونشير فى هذا الصدد إلى ثبات نسب التوقف للصيانة بكافة مشروعات الموازنة المقدمة من سنوات سابقة على الرغم من رد الشركة بتقاريرنا السابقة " بأنه سوف يتم مراجعة النسب المشار إليها فى ظل إستراتيجية الشركة فى تطوير قدرتها الإنتاجية " وبالرغم من الإنتهاء من تنفيذ وتشغيل مشروع الجمع الصناعى بمدينة السادس من أكتوبر منذ عام ٢٠١٢ بخطوط إنتاجية جديدة وعمليات الإحلال والتجديد المستمرة التى تقوم بها الشركة للآلات .



هذا بالإضافة للأصول المستأجرة بنظام التأجير التمويلي في مرحلتى الصناعة والتعبئة ،
فضلاً عن عدم موافاتنا ببيان بالطاقة الإنتاجية القصوى والمتاحة والمستغلة لكافة خطوط
الإنتاج بمراحل التصنيع المختلفة كل على حده وفترات التوقف للصيانة مقارن بالفعل ٢٠١٨/
٢٠١٩ ومقارنة بالخطة المستهدفة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى نتمكن من التحقق من مستهدفات
الموازنة فى هذا الشأن .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى ما تم تحقيقه فعلياً خلال الأعوام الثلاث الماضية حيث كانت نسب النمو على
التوالى ١% ، ٤% ، ٣% . أما بالنسبة لساعات التوقف للصيانة فهى نسب متعارف عليها وفقاً
لخطة الصيانة وتهدف للمحافظة على كفاءة الأصل طوال مدة التشغيل .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- تنصب الملاحظة على عدم موافاتنا بالدراسات التسويقية التى تستند اليها الشركة فى تقدير
حصتها بالأسواق لإمكان التحقق من مستهدفات الموازنه من الإنتاج والمبيعات.
- أما فيما يتعلق برد الشركة بأن نسب التوقف للصيانة هى نسب متعارف عليها على الرغم من رد
الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه " سوف يتم مراجعة النسب المشار إليها فى ظل إستراتيجية
الشركة فى تطوير قدرتها الإنتاجية " ، وحتى تاريخه لم نوافى بالدراسة المشار إليها ، فضلاً
عن عدم قيام الشركة بالرد على ملحوظتنا بشأن عدم موافاتنا ببيان الطاقة القصوى
والمتاحة والمستغلة لكل خط من خطوط الإنتاج فى مراحل التصنيع المختلفه لإمكان التحقق
من مستهدفات الموازنة فى هذا الشأن فى ضوء العوامل الواردة بالملحوظة .



ملاحظة :

- إنخفاض مستهدفات الموازنة لكميات الإنتاج والمبيعات من بعض أصناف الإنتاج المشترك بنسبة كبيرة للأصناف فايسروى و بال مال حيث استهدفت الموازنة إنتاج وبيع كمية ٥٠١ مليون سيارة من الصنف فايسروى بنسبة ٦٢ % مما تحقق فعليا عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٥٠ % من الخطة المعتمدة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، وكذا إنتاج وبيع كمية ٥٨٣,٥ مليون سيارة من الصنف بال مال بنسبة ٥٥ % مما تحقق فعليا عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٤٧ % من الخطة المعتمدة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩، وكذا زيادة مستهدفات الموازنة بنسبة كبيرة للصنف تارجت حيث بلغت ٦٢٠ مليون سيارة بنسبة زيادة بنحو ٨٣٣ % عن المحقق فعليا عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة زيادة بنحو ٤١٣ % من الخطة المعتمدة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، علما بأن المبيعات الفعلية من هذا الصنف خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بلغت فقط نحو ٣٨,٤ مليون سيارة بنسبة نحو ٢٦ % من الخطة المعتمدة البالغة ١٥٠ مليون سيارة ، دون موافاتنا بالدراسات التسويقية التى إستندت إليها الشركة بالتعاون مع الشريك الأجنبى لتقدير مستهدفات الموازنة فى هذا الشأن.

رد الشركة :

- يتم تحديد الكميات المستهدفة من أصناف الإنتاج المشترك من خلال شركات "بريتش . JTI، المنصور" حيث أن عملية تسويق تلك المنتجات تتم عن طريق تلك الشركات.

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لم يتم موافاتنا بالدراسات التسويقية التى تؤيد مستهدفات الموازنة فى ضوء تخفيض كميات الإنتاج والمبيعات بنسبه كبيره لبعض أصناف الإنتاج المشترك وزياده البعض الأخر بنسبة كبيره للغاية وعدم واقعية ذلك فى ضوء البيانات التى تم إعداد الموازنة على أساسها وذلك على النحو الوارد بالملحوظة .



ملاحظة :

- لم يتضمن مشروع الموازنة عرض بصورة منفصلة لتكاليف الإنتاج والتكاليف التسويقية والتكاليف الإدارية والتمويلية والربحية لكل من (إنتاج الشركة "محلّي/تصدير" والإنتاج المشترك والتشغيل للغير والصالة المغطاه والورش الإنتاجية) المستهدفة بالموازنة ومقارنتها مع فعلى ٢٠١٧/٢٠١٨ وفعلى النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ ، والخطة المستهدفة لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ لإمكان مقارنة مدى مساهمة كل نشاط فى ربحية الشركة مقارنة بالمستهدف ومدى تطور ذلك ، فى ضوء اعتماد الشركة على إيرادات التشغيل للغير فى تحقيق أرباحها المستهدفة والتي بلغت خلال الموازنة المعروضة نحو ٤٤٪.

رد الشركة :

- الشركة تتبع نظرية التكاليف الإجمالية وتم إعداد حسابات التكاليف (حساب تكلفة إنتاج أو شراء الوحدات المباعة -حساب المتاجرة- حساب الأرباح والخسائر) طبقا للنظام المحاسبى الموحد المعدل بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ ، أما بالنسبة لإيرادات تشغيل للغير فهى تمثل ١٧٪ من إجمالى المبيعات /الإيرادات . وسوف يتم إعداد تكاليف مفصلة لأنشطة الشركة وصولاً للربحية فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- جاء رد الشركة سرداً لنظام التكاليف المتبع بالشركة بما لا يتفق مع ما جاء بالملاحظة بشأن عرض المستهدف من التكاليف المختلفة (صناعية/إدارية/تسويقية) لأصناف وأنشطة الشركة (إنتاج الشركة/إنتاج مشترك/تشغيل للغير/نشاط الصالة/..الخ) بصورة مفصلة للتوصل للربحية المستهدفة لها وكذا إجراء مقارنة لكل منهم على حده مع التكاليف الفعلية للعام المنقضى ٢٠١٧/٢٠١٨ وكذا الفترة المنقضية النصف الأول للعام ٢٠١٨/٢٠١٩ والخطة المعتمدة للعام ٢٠١٨/٢٠١٩ كما هو معمول مع البنود الأخرى بالموازنة المستهدفة وفى ضوء ماسبق لازلتنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة لما له من أهمية للوقوف على ربحية الأنشطة المختلفة المستهدفة للشركة.



ملاحظة :

- تضمنت إيرادات النشاط المستهدفة بقائمة الدخل والبالغة نحو ١٤,٦٤٠ مليار جنيه خلال فترة الموازنة بالخطأ مبلغ ١١,٣٩٨ مليون جنيه دعم صادرات وكذا مبلغ ٣,٢٥٠ مليون جنيه إيرادات للصالة المغطاة وورش النجارة ، وصحتها إيرادات أخرى وأثر ذلك على التكاليف الخاصة بها المتضمنة ضمن تكلفة المبيعات.

رد الشركة :

- دعم الصادرات ضمن النشاط التشغيلي طبقاً للنظام المحاسبى الموحد . حيث أنه يظهر قبل الوصول إلى مجمل الربح وبالنسبة لإيرادات الصالة المغطاة وورشة النجارة طبقاً للنظام الأساسى فهى ضمن نشاط الشركة وتظهر أيضاً فى النشاط التشغيلى .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لا يعتبر دعم الصادرات نشاط من الأنشطة التشغيلية التى تقوم بها الشركة والمحدده بنظامها الأساسى ، كما أن الشركة يجب أن تلتزم فى عرضها لبنود القوائم المالية بقرار السيد/ رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠١٦ والذى ينص على وجوب عرض بنود القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وليس وفقاً للنظام المحاسبى الموحد .

ملاحظة :

- لم نتبين أسباب عدم تضمين الموازنة أى قيمة للصادرات من السيجار والدخان المفروم ودخان الببئة الفرجينى.

رد الشركة :

- يرجع ذلك للمنافسة الشرسة فى الأسواق الخارجية بالإضافة إلى انخفاض ربحيتها.

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- يتعين على الشركة إتخاذ ما يلزم لتعظيم ربحية تلك المنتجات وبذل الجهود التسويقية لفتح أسواق جديدة .

ملاحظة :

- لم يتم إستهداف أرباح أو خسائر فروق عملة بكل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية (المحقق منها) وأثر ذلك على صحة قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة .

رد الشركة :

- يرجع ذلك لصعوبة التنبؤ بسعر الصرف صعوداً وهبوطاً .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- يمكن التنبؤ بقيمة تقديرية مناسبة لأرباح وخسائر فروق العملة عن طريق إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن وفي ضوء أسس إعداد الموازنة والتي تتوقع سعر صرف للدولار ١٨ جنية خلال فترة الموازنة في حين يبلغ متوسط سعر شراء الدولار خلال الفترة من شهر ٧/٢٠١٨ حتى شهر ٢/٢٠١٩ نحو ١٧,٧٤١ جنية .

ملاحظة :

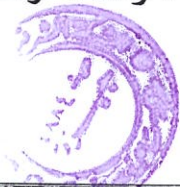
- تضمنت بعض الجداول الإحصائية التي تضمنها تقرير الموازنة المعروض بعض القيم دون تأثير القوائم المالية المستهدفة بتلك المستهدفات وهي على سبيل المثال:-

١ - إدراج مبلغ ١٧,٥٩٠ مليون جنية (قيمة الدروباك وضريبة المبيعات المستردة عن أصناف

التصدير) ضمن نموذج قيمة الإنتاج بمشروع الموازنة دون تأثير ذلك المبلغ على بنود

ذات الموازنة (أرباح/إيرادات/تكاليف) للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، وكذا القوائم المالية

المستهدفة عن نفس الفترة.



٢ - إدراج مبلغ بنحو ١٤,٨٩٠ مليون جنيه (قيمة خردة ومخلفات إنتاج) ضمن نموذج

التكاليف والمصروفات بنسبة إنخفاض عن العام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٢٣% والبالغة

١٩,٢٧٥ مليون جنيه ، وكذا إنخفاض بنحو ٢٦% إستناداً لنتائج العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

والبالغة نحو ١٢٦,٢٠ مليون جنيه " بيانات معدلة لعام مالى وفقاً لأغراض المقارنة " .

٣ - الجدير بالذكر أنه لم يتم تخفيض تكاليف الإنتاج بقيمة تلك المخلفات ضمن الموازنة

المستهدفة وكذا القوائم المالية المستهدفة حيث تم إضافتها بالخطأ مرة أخرى بعد

خصمها من تكاليف الإنتاج.

رد الشركة :

- يتم تخفيض تكلفة الإنتاج بقيمة الدروباك وضريبة المبيعات المستردة وكذلك قيمة مخلفات

الإنتاج .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- رد الشركة بشأن قيمة الدروباك وضريبة المبيعات المستردة جاء سرداً لما هو متبع بالمراكز المالية

دون التطرق للملاحظة المذكورة بشأن عدم تأثير المبلغ المشار إليه بالموازنة المستهدفة محل

الملاحظة وفى ضوء ذلك لازلنا عند رأينا بشأن ماورد بالملاحظة.

- كما لم يتطرق رد الشركة لما جاء بملاحظتنا بشأن قيمة المخلفات الواجب تخفيضها من

تكاليف الإنتاج ضمن الموازنة والقوائم المالية المستهدفة وخطا الشركة فى إضافة قيمتها مرة

أخرى بعد تخفيض التكاليف بها وفى ضوء ذلك لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- الخطأ فى عرض تكاليف الإنتاج بنموذج إجمالى تكاليف الإنتاج بالموازنة حيث تم إدراج تكلفة المبيعات لتلك الفترات بدلاً منها على أنها تكاليف إنتاج حيث ظهرت عن العام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٨,٢٣٤ مليار جنيه بدلاً من ٨,٣٠٦ مليار جنيه ، وعن الفترة المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٤,٣٨٦ مليار جنيه بدلاً من ٤,٥٦٤ مليار جنيه .

رد الشركة :

- نتيجة ثبات مخزون الإنتاج التام وغير التام خلال سنة الموازنة فإن تكلفة الإنتاج هى نفسها تكلفة المبيعات .

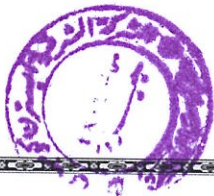
تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- رد الشركة بشأن تماثل تكلفة الإنتاج لتكلفة المبيعات فى سنة الموازنة ليس مبرراً للخطأ فى عرض النموذج المشار اليه بملاحظتنا وذلك لعدم تماثل تلك التكاليف فى سنوات المقارنة (فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧ . النصف الاول من ٢٠١٨/٢٠١٩) وبالتالي تظهر القيمة المدرجة لتلك السنوات خطأ على النحو المشار اليه بالملاحظة وفى ضوء ما سبق لازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- إستهداف بعض المصروفات بالموازنة دون وجود أساس معين لتقديرها أو دراسة منطقية للأسس المستخدمة لتقدير البعض الآخر فضلاً عن المغالاة فى تقدير مصروفات أخرى ومنها على

سبيل المثال :-



- المغالاة فى إستهداف مصروفات " دعاية وإعلان ونشروط طبع وعلاقات عامة " حيث تم إستهدافها بنحو ١٠ مليون جنيه منها نحو ٩,٦ مليون جنيه ضمن تكاليف الإنتاج المستهدفة ودون أى أساس منطقى حيث لم يتم مراعاة للمصروفات الفعلية للبند المذكور خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغة نحو ٤,٤ مليون جنيه بزيادة ١٢٦% ، وكذا خلال الفترة المنتهية من العام الحالى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي بلغت نحو ٢,٣ مليون جنيه .

رد الشركة :

- يتم إستهداف مصروف الدعاية والإعلان طبقاً للتكلفة التقديرية المتوقعة .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لم يتطرق رد الشركة لمنطقية تقدير مصروف الدعاية والإعلان فى ضوء ملاحظتنا بشأن المغالاة فى تقدير المصروف وصلت لزيادة كبيرة تتعدى الضعف بنحو ١٢٦% وفى ضوء ذلك ما زلنا عند رأينا بشأن ما ورد بملاحظتنا .

ملاحظة :

- تم استهداف مصروفات "أبحاث وتجارب" بمبلغ بنحو ٤,١١ مليون جنيه بزيادة نحو ١٩٧% عن العام ٢٠١٧/٢٠١٨ والبالغة نحو ١,٣٨٤ مليون جنيه وكذا خلال الفترة المنتهية من العام الحالى فى ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ بنحو ١,٨٧٠ مليون جنيه ودون الوقوف على الأساس الذى بناءً عليه تم تقدير ذلك المبلغ ودون وجود أى دراسات أو خطط مقترحة لتلك الأبحاث وتحديد نوعها (إستثمارى / منتجات / ...الخ).



رد الشركة :

- تم تقدير مصروفات أبحاث وتجارب بنسبة زيادة ١٠% عن فعلى ٢٠١٨/٢٠١٩ " معدل " .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة مقتصرأ على نسبة الزيادة فى المصروف المقدر للأبحاث والتجارب دون أن يتطرق لما ورد بملاحظتنا بشأن الدراسات والخطط المقترحة ونوع تلك الدراسات (إستثمارية / تخص منتجات الشركة / ...الخ) والتي تعد أساساً لتقدير ما سيتم صرفه على الأبحاث والتجارب وهو ما يظهر معه أن تقدير المصروف جاء بدون أساس دقيق وفى ضوء ذلك مازلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

ملاحظة :

- تم إستهداف مصاريف الطاقة (مياه وإذارة وكهرباء) وكذا (الوقود والزيوت والغاز) بنحو ١١٩ مليون جنيه ، ٩٥ مليون جنيه على التوالى على أساس زيادة بنحو ٦% عن العام ٢٠١٨/٢٠١٩ (معدلة لعام مالى لأغراض الموازنة بنحو ١١٢ مليون جنيه و ٨٩ مليون جنيه على التوالى) ودون إجراء أى دراسات لمراعاة التغير فى أسعار المحروقات والطاقة خلال السنوات الثلاثة السابقة على أسعار سنة الموازنة .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة لمصروفات صيانة بنحو ٢٢٢,٣ مليون جنيه فى حين أنها تتضمن بعض البنود

التي يجب الإعتراف بها كأصول وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المصرية (معيار الأصول الثابتة

(١٠) ، معيار الأصول غير الملموسة (٢٣) ويتضح ذلك من الآتى :-



١٨ مليون جنيه قيمة برنامج distry recovery .

١٠ مليون جنيه قيمة شراء سويتشات بمشتملاتها وأعمال صيانة وما يستجد من أعمال .

٥ مليون جنيه قيمة إنشاء أنظمة حماية شبكة انترنت .

٣,٦ مليون جنيه قيمة إضافة modules لبرنامج hr access .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن عدم سلامة إفتراضات المنشأة بشأن مصروف الصيانة المستهدف فى ظل

وجوب الإعتراف بالمبالغ المشار اليها كأصول خلال الفترة المستهدفة وفقا لمتطلبات معايير

المحاسبة المصرية فى هذا الشأن .

ملاحظة :

- تكرار مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصروفات صيانة تتمثل فى عمرات مستهدفة لآلات ومعدات

محطة القوى والتي سبق إستهدافها ضمن حساب "الآت ومعدات" (تكوين - مشروعات تحت

التنفيذ) وهى تمثل (٢٠ مليون جنيه قيمة عمرة لضواغط الهواء ، ٣٠ مليون جنيه قيمة

عمرة ١٦٠٠٠ ساعة لعدد ٤ مولدات).



رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- ما جاء برد الشركة بشأن مراعاة ما تضمنته الملاحظة في الموازنة القادمة لا يتفق مع طبيعة الملاحظة بشأن تضمين الحساب المذكور بمبالغ بالخطأ الأمر الذي يستلزم معه التحفظ على صحة الحساب المشار إليه .

ملاحظة :

- استهدفت الموازنة صافى ربح قبل الضرائب بقائمة الدخل فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ دون قيام الشركة بتأثير مصروفات الفترة بنسبة ٢,٥ فى الألف من إجمالى الإيرادات كمساهمة تكافلية وفقاً لأحكام قانون التأمين الصحى رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ وتحميلها بالخطأ على مصروف ضريبة الدخل للفترة .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن تأثير الخطأ المذكور على الحسابات ذات الصلة.

ملاحظة :

- قيام الشركة بحساب مصروف ضريبة الدخل على أساس صافى الربح المحاسبى دون الأخذ فى الاعتبار التعديلات الواجب إدخالها عليه وصولاً لصافى الربح الضريبى وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن عدم سلامة مصروف الضريبة المستهدف في ٢٠٢٠/٦/٣٠ في ظل عدم

قيام الشركة بتطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠ وأثر ذلك على

نتائج أعمال الشركة المستهدفة في فترة الموزنة .

ملاحظة :

- قيام الشركة بحساب نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل عن الفترة المقارنة إستناداً الى

عدد الأسهم القائمة خلالها دون الأخذ في الاعتبار ما طرأ على أسهم الشركة من زيادة نتيجة

التجزئة وكذا إصدار أسهم رأس مال خصماً على الإحتياطيات خلال الفترات التالية للفترة

المقارنة بالمخالفة لمتطلبات الفقرة ٢٨ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٢ (ربحية السهم) والتي

تقضى بتعديل عدد الأسهم العادية التي كانت قائمة قبل حدوث تغيير نتيجة زيادة عدد

الأسهم نتيجة تجزئة أو إصدار أسهم مجانية أو إصدار أسهم رأس مال خصماً على الأرباح

المرحلة أو الإحتياطيات كما لو كان هذا الحدث قد تم في بداية أقدم فترة مالية معروضة في

القوائم المالية .



رد الشركة :

- تم الإفصاح بالإيضاح رقم ٢٩ (ربحية السهم) ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في

الموازنة المعروضة . وسيتم مراعاة الإفصاح بقائمة الدخل في مشروع الموازنة القادم .

ملاحظة :

- قيام الشركة بحساب الفوائد الدائنة عن الفترة المستقبلية بنحو ٤٣٤,٨ مليون جنيه مستخدمة في ذلك متوسط الفوائد الفعلية خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ دون الأخذ في الاعتبار قرار البنك المركزي الصادر في ٢٠١٩/٢/١٤ بتخفيض سعر الفائدة بمقدار ١% علاوة على عدم الأخذ في الاعتبار عوائد الدفعات المقدمة المستحقة للشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ في ظل خضوع الشركة لنظام الدفعات المقدمة بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

رد الشركة :

- تم تقدير الفوائد الدائنة على المتوسط الفعلي للربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مع الأخذ في الاعتبار انخفاض الفوائد بنسبة ٧,٠% تقريباً.

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- إن قيام الشركة بتخفيض معدل الفائدة ٧,٠% كان جزافياً دون أسانيد وقد كان من الأولى على الشركة تخفيض معدل الفائدة وفقاً لقرار البنك المركزي المشار إليه مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية في هذا الشأن كما أن الشركة أغفلت الرد على عدم تعلية حساب الفائدة الدائنة بالعائد المحتسب عن الدفعات المقدمة.

ملاحظة :

- استهدفت الموازنة ضرائب مؤجلة للفترة المستقبلية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١٦٠,٥ مليون جنيه وذلك بنسبة ١٠,٢% من الرصيد الفعلي في ٢٠١٨/١٢/٣١ ودون مراعاة كافة المؤثرات على حساب

الضريبة المؤجلة في تاريخ الموازنة .



- اتصالا بما سبق قامت الإدارة الضريبية للشركة عند حسابها لمصروف الضريبة بتأثيره بنحو

٦٣,٧ مليون جنيه تمثل إلتزامات ضريبية مؤجلة (الفرق بين الإهلاك الضريبي والإهلاك

المحاسبى عن الفترة محل التقدير) دون وجود ربط بين الضريبة المؤجلة المحسوبة من قبل

إدارة الموزانة والإدارة الضريبية وما لذلك من أثر على عدم سلامة الإفتراضات الخاصة بالبند

المشار إليها فى ظل عدم ثباتها وتضاربها.

رد الشركة :

- سوف يتم مراعاة توحيد أسس إعداد الضريبة المؤجلة فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن عدم سلامة احتساب الضريبة المؤجلة وأثر ذلك على الحسابات ذات

الصلة بالقوائم المالية فى فترة الموازنة .

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة إثبات توزيعات الأرباح المقترحة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ كإلتزام فى تاريخ نهاية

الفترة المالية المذكورة بالمخالفة لأحكام الفقرة ١٢ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٧ .

رد الشركة :

- الفقرة المشار إليها تخص الميزانية وليس الموازنة المعروضة حيث تنص الفقرة ١٢ من معيار

المحاسبة المصرى رقم ٧ " بعد تاريخ الميزانية فإنه لايجوز للمنشأة أن تدرج هذه

التوزيعات كإلتزام فى تاريخ الميزانية " وحتى يتم توحيد أساس المقارنة .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث أنه وفقاً للتمهيد الخاص بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ الخاص بإصدار معايير المحاسبة المصرية "تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد قوائمها المالية (ذات الأغراض العامة) وفقاً لما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معاملات وإفصاح وعرض " إتحالاً بما سبق فإن رد الشركة يخالف ما أوردته بالإفصاحات بشأن إلتزامها بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية المستقبلية .

ملاحظة :

- أغفلت الشركة إلتزامها بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ خلال الفترة المالية محل التقديرات ٢٠٢٠/٢٠١٩ (تسدد بحد أقصى ٢٠١٩/١٠/٣١ وفقاً لأحكام قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥) والتي قد تصل لنحو ١,٢ مليار جنيه وفقاً لتقديرات الشركة بهذا الشأن وما لذلك من أثر على إظهار حركة النقدية على حقيقتها ضمن قائمة التدفقات النقدية وأثر ذلك على موقف السيولة بالشركة فى الفترة محل التقديرات.

رد الشركة :

- ضريبة الدخل المستحقة عن العام المالى ٢٠١٨ / ٢٠١٩ تم إدراجها ضمن الضرائب والرسوم المدفوعة بقائمة التدفقات النقدية لعام الموازنة المعروضة .
كما أفاد السيد المحاسب رئيس القطاعات المالية بالإجتماع بأنه سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- رد الشركة جانبه الصواب حيث أن الشركة أغفلت إلتزامها الإحتى بسداد ضريبة الدخل المستحقة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ خلال عام الموازنة ويتضح ذلك من خلال إستهداف مدفوعات ضرائب ورسوم أخرى بنحو ٤١,٤٨٧ مليار جنيه فقط والتي تتمثل فيما يلى (٣٨,٣١٦ مليار جنيه ضريبة قيمة مضافة ٢,٨٣٦ مليار جنيه رسم تأمين صحى ٠,٣٣٥ مليار جنيه رسوم جمركية) وما لذلك من أثر على مدى صدق تعبير قائمة التدفقات النقدية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ عن موقف السيولة للشركة فى ظل إغفالها سداد مبلغ الضريبة المشار إليه .



ملاحظة :

- قيام الشركة بتعليق فترة الموازنة المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بضريبة دخل مستحقة بنحو ١,١٣٤ مليار جنيه في حين صحته وفقا لقائمة الدخل وحسابات الإدارة الضريبية بالشركة مبلغ ١,١٦١ مليار جنيه بفارق نحو ٢٧ مليون جنيه الأمر الذي يشير إلى عدم وجود ترابط بين افتراضات الشركة بشأن الحسابات المختلفة .

رد الشركة :

- الفرق في الضريبة يشير إلى تقدير للضرائب المخصومة من الشركة بمعرفة الغير (مصلحة الضرائب مدين) .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبة :

- لم يتم موافقتنا بافتراضات الشركة بشأن احتساب المبلغ المذكور لإمكان التحقق من صحة الرقم المستهدف خاصة في ظل خضوع الشركة لنظام الدفعات المقدمة وفقاً لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

ملاحظة :

- أغفلت الشركة تحميل الفترة من ٢٠١٨/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠ (والتي تم إعدادها كفترة مقارنة) بقيمة المساهمة التكافلية وفقاً لأحكام القانون ٢ لسنة ٢٠١٨ والبالغة نحو ٣٦ مليون جنيه وأثر ذلك على أرصدة الحسابات والقوائم المستهدفة في فترة الموازنة .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك في مشروع الموازنة القادم .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن أثر ما اوردناه بالملاحظة على الحسابات ذات الصلة بالقوائم المالية

المستهدفة .

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة أرصدة دائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ١,٨٦ مليار جنيه فى

حين أن متوسط المستحق تقديرياً لمصلحة الضرائب المصرية (قيمة مضافة) شهرياً خلال

العام المستهدف "٢٠١٩-٢٠٢٠" نحو ٣,٢ مليار جنيه كما ان متوسط المسدد فعلياً خلال العام

الجارى نحو ٣,٥ مليار جنيه شهرياً الأمر الذى يوضح عدم سلامة افتراض الشركة فى هذا

الشأن وتأثير ذلك على الحسابات ذات الصلة .

رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بشأن عدم سلامة افتراض المنشأة بشأن الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات

وما لذلك من أثر على سلامة القوائم المالية للشركة فى الفترة المستهدفة خاصة فى ظل

الفجوة الكبيرة بين المبلغ المدرج كإستحقاق لمصلحة الضرائب المصرية - قيمة مضافة (نحو

١,٨ مليار جنيه) والمبالغ الأكثر واقعية (نحو ٣,٢ مليار جنيه وفقاً للأسس الواردة بالملاحظة).

ملاحظة :

- إستهدفت الموازنة تقدير الفترات المحسوب عنها إهلاك الأصول المضافة إستناداً الى تقديرات

شخصية دون وجود لأسس الأمر الذى يوضح عدم سلامة هذه التقديرات .



رد الشركة :

- سيتم مراعاة ذلك فى مشروع الموازنة القادم .

ملاحظة :

- عدم سلامة مبلغ رصيد الإحتياطيات فى الفترة محل التقديرات والبالغ نحو ٦,٣٢٢ مليار جنيه حيث أغفلت الشركة تخفيض رصيد الإحتياطيات المرحل من الأعوام السابقة لأغراض احتساب الرصيد المستهدف فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بما تم تحويله من الإحتياطيات لصالح اصدار أسهم راس المال وذلك بنحو ٧٥٠ مليون جنيه على الرغم من إثبات التحويل المذكور بحساب رأس المال يتضح ذلك من خلال إستهداف الشركة أرباح فى ٢٠١٩/٦/٣٠ بنحو ٣,٩٥ مليار جنيه فى حين قد تم تأشير القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بتوزيعات عن العام السابق بنحو ٤,٧ منها نحو ١,٥٦ مليار جنيه لصالح الإحتياطيات ونحو ٣,١٥ لصالح التوزيعات النقدية (علما بعد تأثر حساب الأرباح المرحلة) .

رد الشركة :

- ستسعى الشركة خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ لزيادة الأرباح وبالتالي زيادة التوزيعات لإحداث التوازن لرصيد الإحتياطيات والعمل على تحقيق المستهدف خلال عام الموازنة .

تعقيب الجهاز المركزى للمحاسبات :

- لازلنا عند رأينا بأن مبلغ الإحتياطيات المستهدف بالموازنة يتضمن مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه بالخطأ وما لذلك من أثر على إظهار حسابات حقوق الملكية المستهدفة على غير حقيقتها.

ملاحظة :

- عدم إفصاح مشروع الموازنة عن بعض الموضوعات الهامة وعدم سلامة البعض الآخر كما يلي:-
- قيمة الأصول المهداة والأصول غير المستغلة والأصول المهلكة دفترياً ولا زالت تعمل وخطط الشركة لإحلالها ، قيمة الجزء المستهلك على الإيرادات المتنوعة والخاص بالأصول المهداة المقابل لإهلاك هذه الأصول .
- رصيد النقدية التى تخص صندوق التكافل الإجتماعى والمتضمنة فى رصيد النقدية بالصندوق والبنوك.
- الموقف الحالى لتنفيذ الخطة الإستثمارية بموازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ .
- الجدول الزمنى لإضافات الأصول بالإضافة إلى تاريخ بداية كل مشروع وتاريخ الإنتهاء منه وتأثيره على الطاقة.
- موقف ضوائع التنظيم ، تسجيل الأراضى ، هدم مبنى العصافره وغيرها من الأمور الهامة .
- عدم سلامة الإفصاح عن الأعمار الإنتاجية لمباني الشركة والتى تتراوح فعليا ما بين ٢٥ الى ٥٠ عام.
- لم يتم الإفصاح عن قيمة الدخان الخام بالجمارك (المتضمنة بالمخزون) والرسوم الجمركية المرتبطة به والتى تسدد عند السحب من الجمارك فى ضوء إنه الصنف الرئيسى لمخزون الخامات ولأهمية النسبية لقيمتة والتى بلغت نحو ٢,٩٨٧ مليار جنيه فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ونحو ٣,١٥٧ مليار جنيه فى ٢٠١٨/١٢/٣١ والتى يتم الإفصاح عنها بصفة مستمرة فى قوائمها المالية.
- هيكل رأس المال.
- توزيع مبلغ الإنفاق الإستثمارى على بنود الأصول الرئيسية .



رد الشركة :

- سيتم دراسة مدى إمكانية الإفصاح عن البنود المشار إليها .

تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- جاء رد الشركة على تقريرنا بمشروع الموازنة العام الماضي بأنه سيتم مراعاة ذلك في مشروع

الموازنة الحالي وهو الأمر الذي لم يتم وفي ضوء ما سبق مازلنا عند رأينا بشأن ماورد

بالملاحظة .

ملاحظة :

- كما تبين عدم سلامة الإفصاح للشكل القانوني للشركة بخضوعها لقانون شركات قطاع

الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية ، وكذا أسس حساب الإحتياطيات

وحصة العاملين في الأرباح على أساس ذات القانون دون الأخذ في الإعتبار تغيير هيكل رأس المال

بالشركة وامتلاك الشركة القابضة للصناعات الكيماوية لنسبة ٥٠,٥% بعد الطرح وفي ظل

قيام الشركة بالدعوة لإنعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ للإحاطة بالبدء

في إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة وانتقالها من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى

أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

رد الشركة :

- لا يوجد مؤشرات لتغيير أسس حساب الإحتياطيات وحصة العاملين في الأرباح حيث أنها

تخضع للنظام الأساسي للشركة .



تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات :

- رد الشركة لا يتفق مع ما جاء بالملاحظة بشأن الإفصاح الصحيح عن خضوع الشركة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما يستلزمه من الإشارة لقواعد واسس احتساب الإحتياطيات/وحصة العاملين/... الخ وفقا للقانون المشار إليه فى ضوء ان الموازنة المزمع اعتمادها تخص سنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ أى بعد تغيير هيكل راس مال الشركة ومساهمة الشركة القابضة فى رأسمالها من ٥٥% الى ٥٠,٥% على النحو الوارد بالملاحظة وفى ضوء ذلك لا زلنا عند رأينا بشأن ما ورد بالملاحظة.

وقد إنتهى التقرير المشار إليه بالفقرة التالية :

وفيما عدا تأثير ما ورد أعلاه بالفقرات السابقة وبناء على فحصنا للأدلة المؤيدة للإفتراضات ، لم ينم إلى علمنا ما يدعو للإعتقاد بأن تلك الإفتراضات لا توفر أساسا معقولا للتنبؤات ، ومن رأينا أن التنبؤات قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الإفتراضات المستخدمة، وقد تم عرضها بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن التنبؤات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً .



ثم طلب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس الجمعية العامة - عرض تقرير

شعبة تقويم الأداء على الموازنة المعروضة .

وقد عرض السيد المحاسب أشرف عبد الرحمن طلعت - مدير عام الإدارة - شعبة تقويم الأداء

التقرير المشار إليه كما يلى :-



تحت المراجعة والإعتماد

ثالثاً : تقرير

الإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء

عن مشروع الموازنة التخطيطية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

تم إعداد هذا التقرير في ضوء مشروع الموازنة التخطيطية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ المعدة بمعرفة الشركة وذلك في ضوء ما تم تحقيقه من نتائج فعلية خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وخلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وقد أوردت الشركة بالموازنة ما يلي :

- استهدفت الشركة ارتفاع قيمة الإنتاج بسعر البيع بموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٤٦٢٩,٠٣٠ مليون جنيه بارتفاع قيمته ١١٥١,٣٣٥ مليون جنيه ونسبته ٨,٥% عن الإنتاج الفعلي في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ البالغ قيمته ١٣٤٧٧,٦٩٥ مليون جنيه ، وقد بلغ الإنتاج خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٧٢٢٠,٤٧٦ مليون جنيه . حيث استهدفت الشركة ارتفاع كمية الإنتاج من دخان معسل إلى ٢٠٦٧٢ طن عام الموازنة وقد بلغ ١٥٩٤٢ طن عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، بلغ ٦٧٨٢ طن في النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ . وكذلك ارتفاع كمية الإنتاج من تارجت (إنتاج مشترك) إلى ٦٢٠ مليون سيجارة في عام الموازنة مقابل ٧٤,٤ مليون سيجارة فعلي ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ٣٩,٤ مليون سيجارة في النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ .

- استهدفت الشركة ارتفاع قيمة المبيعات / الإيرادات بموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ١٤٦٤٠,٤٢٨ مليون جنيه بارتفاع قيمته ١٢٢٩,٤٨٤ مليون جنيه ونسبته ٩,٢% عن المبيعات / الإيرادات الفعلية في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ البالغ قيمتها ١٣٤١٠,٩٤٤ مليون جنيه ، وقد بلغت المبيعات / الإيرادات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٧٠٩٥,٨٦٣ مليون جنيه . وهذا وقد بلغت قيمة إيرادات تشغيل للغير بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٤٦٧,١٧١ مليون جنيه (تمثل ١٦,٩% من قيمة المبيعات/الإيرادات) بارتفاع قيمته ١٤٤,٦٠٤ مليون جنيه ونسبته ٦,٢% عن إيرادات التشغيل الفعلية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ التي بلغت ٢٣٢٢,٥٦٧ مليون جنيه (تمثل ١٧,٣% من قيمة المبيعات/الإيرادات) . وبلغت في النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١١٦٨,٢٢٨ مليون جنيه (تمثل ١٦,٥% من قيمة المبيعات/الإيرادات) .



وقد إعتمدت الشركة فى تقديرها للزيادة فى قيمة المبيعات / الإيرادات على توقع زيادة سعرية وخصوصا من السجاير حيث قدرت إرتفاع سعر بيع المليون سيجارة إلى ١٧٦,٥ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٦٥,٤ ألف جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ١٧٨,٣ ألف جنيه فى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بالإضافة لإرتفاع قيمة الصادرات .



- مازالت الشركة تبألف فى تقديرها لقيمة الصادرات حيث إستهدفت إرتفاع قيمتها بموازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٧٥,٤٠٦ مليون جنيه (تمثل ٢,٦% من المبيعات / الإيرادات) بإرتفاع قيمته ٣٠٠,٣٢٩ مليون جنيه ونسبته ٤٠٠% عن فعلى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والبألف قيمته ٧٥,٠٧٧ مليون جنيه فقط (تمثل ٠,٦% من المبيعات / الإيرادات) كنتيجة لإرتفاع الكمية المصدرة أساسا من السجاير ودخان معسل رغم توقع الشركة لإنخفاض سعر تصدير المليون سيجارة . وقد بلغت الصادرات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٤٦,٤٤٠ مليون جنيه فقط .

رد الشركة :

- قامت الشركة بإبرام عدة عقود تصديرية مع بعض الوكلاء فى عدة دول وسوف يظهر أثرها خلال عام الموازنة .



- قدرت الشركة إرتفاع تكلفة المبيعات عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٩٣٥٧,٦٠٤ مليون جنيه (تمثل نسبة ٦٣,٩% من المبيعات / الإيرادات) بإرتفاع قيمته ١١٢٣,٩٧٩ مليون جنيه ونسبته ١٣,٧% عن فعلى ٢٠١٨/٢٠١٧ البألف نحو ٨٢٣٣,٦٢٥ مليون جنيه (تمثل نسبة ٦١,٤% من المبيعات / الإيرادات) ، وبلغت تكلفة المبيعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٤٣٨٦,٣٤٦ مليون جنيه (تمثل نسبة ٦١,٨% من المبيعات / الإيرادات) .



- قدرت الشركة إرتفاع تكلفة الخامات والوقود وقطع الغيار إلى ٦٥٧٩,٩٧٤ مليون جنيه عام الموازنة (بلغت نسبتها إلى الإنتاج ٤٥ %) بإرتفاع قيمته ٥٨٤,٧٦٩ مليون جنيه ونسبته ٩,٨ % عن فعلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ ٥٩٩٥,٢٠٥ مليون جنيه (بلغت نسبتها إلى الإنتاج ٤٤,٥ %) وبلغت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٣٣٢٢,٦٨٤ مليون جنيه (بلغت نسبتها إلى الإنتاج ٤٦ %) .

- إستهدفت الشركة إرتفاع مجمل الربح فى عام الموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٥٢٨٢,٨٢٤ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ١٠٥,٥٠٥ مليون جنيه ونسبته ٢,٠ % عن فعلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ والبالغ قيمته ٥١٧٧,٣١٩ مليون جنيه وبلغ مجمل الربح خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٢٧٠٩,٥١٧ مليون جنيه .



- على الرغم من ثبات إستثمارات طويلة الأجل حيث بلغت ١٢٠,٦٦٨ مليون جنيه فى كل من عام الموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفعلى ٢٠١٧/٢٠١٨ إلا أن الشركة لم تقم بتقدير إيرادات إستثمارات فى عام الموازنة فى حين بلغت قيمتها ٨٧,٤٣٣ مليون جنيه فعلى ٢٠١٧/٢٠١٨ ، وبلغت ٨,١٨٠ مليون جنيه فى النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ .

رد الشركة :

- إستهدفت الموازنة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه تتمثل فى شهادات إستثمار قناة السويس الجديدة من المتوقع أن يتم إستمرار إستثمارها (بعد إستردادها فى شهر ٢٠١٩/٩) فى إستثمارات مالية طويلة الأجل مثل ودائع طويلة الأجل أو شهادات إستثمار بحيث تدر عائداً (ضمن الفوائد الدائنة) مما يعود بالنفع على الشركة والمساهمين.



- قدرت الشركة إرتفاع مصروفات البيع والتوزيع إلى ٥٦٢,٠٥٠ مليون جنيه فى عام الموازنة

٢٠٢٠/٢٠١٩ بإرتفاع قيمته ٧٠,٥٤٣ .

- قدرت الشركة إرتفاع المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية فى عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

إلى ٢١٠,٦٧٦ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ٢٨,٧٥٤ مليون جنيه ونسبته ١٥,٨% عن فعلى عام

٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ قيمته ١٨١,٩٢٢ مليون جنيه وبلغت فى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨

نحو ٨٩,٩٦٤ مليون جنيه . حيث قدرت الشركة إرتفاع المصروفات الإدارية والعمومية فى عام

الموازنة إلى ٢٠٨,١٧٦ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ٣٥,٩٧٤ مليون جنيه ونسبته ٢٠,٩% عن

فعلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغ نحو ١٧٢,٢٠٢ مليون جنيه . وبلغ فى النصف الأول من عام

٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٨٩,٦١٧ مليون جنيه . بينما قدرت إنخفاض المصروفات التمويلية (الفوائد

المدينة) فى عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢,٥٠٠ مليون جنيه بإنخفاض قيمته ٧,٢٢٠ مليون

جنيه ونسبته ٧٤,٣% عن فعلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ والبالغ قيمته نحو ٩,٧٢٠ مليون جنيه وقد

بلغت فى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٣٤٧ ألف جنيه .



- قدرت الشركة إنخفاض الفوائد الدائنة عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٤٣٤,٨٢٠ مليون جنيه

بإنخفاض قدره ٤٣٨,٧٣٠ مليون جنيه ونسبته ٥٠,٢% عن فعلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ والبالغ

قيمته ٨٧٣,٥٥٠ مليون جنيه .

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى إنخفاض أرصدة النقديّة وطبقاً لما تم تحقيقه فعلياً خلال الستة أشهر

الأخيرة.



- إستهدفت الشركة إنخفاض ربح السنه فى عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٨٠٠ مليون جنيه
 بإنخفاض قيمته ٤٤٠,٥٩٨ مليون جنيه ونسبته ١٠,٤ % عن فعلى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ والبالغ
 قيمته ٤٢٤٠,٥٩٨ مليون جنيه ، وقد بلغ الربح فى النصف الأول من عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو
 ٢٠٢٨,٩٤٠ مليون جنيه.

رد الشركة :

- يرجع ذلك إلى إنخفاض فى العوائد الأخرى بخلاف عائد النشاط .



- قدرت الشركة إرتفاع المخزون من الخامات و المواد و الوقود وقطع الغيار فى نهاية عام الموازنة
 ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٧٧٠٧,٦٦٦ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ١٦٨٣,٦٩٨ مليون جنيه ونسبته
 ٢٧,٩ % عن فعلى ٢٠١٨/٦/٣٠ البالغ نحو ٦٠٢٣,٩٦٨ مليون جنيه .
 - إرتفع المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة (بعد خصم المخصص) المقدرفى نهاية عام الموازنة
 ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ٢١٩,٢٨٥ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ١٠٣,٩٢٠ مليون جنيه ونسبته
 ٩٠,١ % عن ٢٠١٨/٦/٣٠ البالغ نحو ١١٥,٣٦٥ مليون جنيه .

- قدرت الشركة إرتفاع رصيد عملاء (بعد خصم المخصص) فى نهاية عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩
 إلى ٥٥٠,٤٥٤ مليون جنيه بإرتفاع قيمته ٥٣,٠٢٨ مليون جنيه ونسبته ١٠,٧ % عن رصيده فى
 ٢٠١٨/٦/٣٠ البالغ نحو ٤٩٧,٤٢٦ مليون جنيه .



- إستهدفت الشركة تنفيذ مشروعات إستثمارية خلال عام الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ١١٤٥,٥٧٥ مليون جنيه منها مشروعات جديدة بنحو ٢٥ مليون جنيه ، مشروعات إحلال وتجديد واستكمال بنحو ١٠٥٨,٩٠٠ مليون جنيه ، مشروع حماية البيئة من التلوث ومتطلبات وزارة الصحة بنحو ٦١,٦٧٥ مليون جنيه .

رد الشركة :

- الإستثمارات الواردة فى مشروع الموازنة هى إستثمارات ضرورية وملحة وتهدف إلى تحسين جودة المنتج وترشيد التكلفة خلال مراحل العملية الإنتاجية .



وقد إنتهى التقرير بالفقرة التالية :

السادة الجهاز المركزى للمحاسبات الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الأداء كل عام وحضراتكم بخير .

تتقدم إدارة الشركة بأسمى آيات التحية وعظيم الاحترام والشكر العميق والإمتنان على كل ما بذلتموه من جهد إتسم بالرؤية المستنيرة واضعين أمام أعيننا ما ورد بهذا التقرير من معلومات موضع الجهد والإهتمام .



وقد وجه السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس الجمعية العامة - الشكر للسادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات وممثلى شعبة تقويم الأداء ، موضحاً أننا جميعاً نأمل أن تظل الشركة الشرقية فى تقدم وازدهار بإذن الله ، ونتمنى أن تحقق الشركة نتائج تفوق الموازنة المعروضة نظراً لما تملكه من إمكانيات تؤهلها لتحقيق ذلك .



وبعد ذلك إفتتح السيد رئيس الجمعية العامة بداية المناقشات ، والرد على إستفسارات

السادة الأعضاء والمساهمين ، وكانت على النحو التالى :-

تحدث السيد الأستاذ رئيس اللجنة النقابية بالشركة الشرقية قائلاً : السادة الحضور :

يشرفنى بالأصالة عن نفسى وبالإنابة عن التنظيم النقابى العمالى وبأسم جميع العاملين أن
أتقدم بكل فخر واعتزاز بخالص التحية والتقدير لجميع القيادات الإدارية والفنية بالشركة وجميع
العاملين بها الذين يتفانون فى عملهم داخل إدارات ومصانع الشركة ، معلناً رسمياً تكاتف الجميع من
أجل تحقيق الهدف المنشود لنجاح الشركة ، كما أشيد بتحقيق النتائج الإيجابية على مر تاريخها
العريق والتي تدل على تفانى وإخلاص العاملين وحبهم وولائهم لشركتهم تحت مظلة أى قيادة موجودة
تعمل بجد نحو تحقيق الهدف المنشود .

ونظراً لإنتشار المخاوف والبلبله بين جموع العاملين نتيجة الإشاعات المختلفة والخاطئة الخاصة
بحقوقهم ومكتسباتهم نتيجة تحول الشركة من قانون ٢٠٣ إلى قانون ١٥٩ وحرصاً منا على إستمرار
هذا النجاح مما دعانا إلى التعمق بتعريف الشركة الشرقية والتي أفنى بها أجيال حياتهم العملية
لكونها ذات طبيعة خاصة تختلف عن جميع الشركات الصديقة بإعتبارها أهم موارد الدولة حيث تدر
مليارات الجنيهات سنوياً ولكن الضريبة الأساسية لهذا المورد هى صحة العاملين بها من أبناء هذا
الصرح العملاق (لما لهذه الصناعة من طبيعة خاصة من حيث التأثير السلبى الكبير على صحتهم) .

ومن هذا المنطلق تم التأكيد على عدم المساس بحقوق ومكتسبات العاملين فى أكثر من لقاء جمع
بين ممثلى العاملين والسيد المهندس / رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية ، والسيد الأستاذ / العضو
المنتدب بالإضافة إلى السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ورئيس الجمعية العامة
حيث تم التأكيد على عدم المساس بالمكتسبات الحالية للعاملين بعد الإنتقال لقانون ١٥٩ والمتمثلة

فيما يلى :



١. (الأرباح / الحافز الجماعى / حافز التميز / أشهر المناسبات) بما يعادل (٦٥) خمسة

وستون شهراً على أساسى المرتب لكل عام مالى وذلك طبقاً للقوانين واللوائح ونتائج الأعمال .

٢. البدلات (بدل الوقت المستقطع) لطول الوقت المستغرق فى الذهاب والعودة من وإلى المجمع

الصناعى .

٣. البدلات (بدل طبيعة العمل والذى يمثل ٤٠ ٪ من الأساسى) طبقاً لما تم الاتفاق عليه من

حيث الأضرار البالغة والتى تطال العاملين بهذه الصناعة .

٤. البدلات (الوجبة) والتى كانت على رأس أولويات واهتمامات المستثمرين الأجانب منذ بداية

عهد الشركة وذلك لعلمهم التام بأضرار العمل فى هذه الصناعة وتأثيرها السلبى على صحة

العاملين ويدافع حفاظهم على كفاءة وأداء المورد البشرى ومن خلال توفير وجبات كاملة

العناصر الغذائية .

٥. عدم المساس بالنظام الحالى لعلاج العاملين والمعاشات (لما لهذه الصناعة من طبيعة خاصة من

حيث التأثير السلبى على صحة العاملين بها) .

٦. عدم تعديل الهيكل الإدارى الحالى ولمدة لا تقل عن ثلاث سنوات وفى حال التعديل لا مساس

بحقوق العاملين ، وفى حالة فتح باب الخروج (معاش مبكر / تسويات) يكون بدون أى

خسائر لمستحقات العاملين بالإضافة إلى تعويض مناسب للوضع المالى الحالى للشركة .

٧. عدم المساس بالدعم المقدم لجميع الأنشطة والمواقع .

٨. عدم المساس بالدعم المقدم للصناديق الخاصة بالعاملين .

بالإضافة إلى وضع الدراسات التى من شأنها زيادة مكتسبات وحقوق العاملين .

كما نؤكد بأنه فى حال فتح باب الخروج (معاش مبكر / تسويات) يكون بدون أى خسائر

لمستحقات العاملين بالإضافة إلى تعويض مناسب يتناسب مع حجم هذا الصرح العملاق ليكون

عوضاً عن صحة العاملين .



وأود إبلاغ حضراتكم رسالة من كافة العاملين بالشركة : - سنظل أوفياء كالعهد من أجل الحفاظ على استمرار نجاح الشركة بالقيادة الحكيمة والرشيدة الممثلة في مجلس إدارة الشركة ونتمنى التوفيق إن شاء الله .



عقب السيد رئيس الجمعية : نتقدم بخالص الشكر إلى السيد رئيس اللجنة النقابية بالشركة الشرقية على كلمته التي ألقاها على الجمعية العامة .

ونؤكد جميعاً على تضامن مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية والجمعية العامة للشركة مع ماتم ذكره تفصيلاً .

كما أوضح سيادته أن أداء الشركة الشرقية في الوقت الحالي والنتائج والأرقام المحققة بفضل سواعد وأيدي العاملين بها وأن مجلس الإدارة الحالي للشركة الشرقية وكذلك مجلس إدارة الشركة القابضة حريص كل الحرص على مصالح ومكتسبات العاملين الحالية وكذا العمل على نمو دخولهم مقابل إنتاج حقيقى وأرباح حقيقية وتطبيق معايير الجودة في الإنتاج والتي تم إرساؤها بالشركة وتنتهجها في سياساتها ، وبناء عليه لا يوجد أدنى مبرر لتلك المخاوف لدى العاملين بالشركة .

واستطرد سيادته بأنه قد سبق وتم عرض الأمر في اجتماعات عديدة سواء في اجتماعات مجلس إدارة الشركة القابضة أو اجتماعات مجلس إدارة الشركة الشرقية أو اجتماع معالي الوزير وتم التأكيد مراراً وتكراراً على أن خطة الإصلاح للشركة تستهدف أن نتوجه ونسير بالشركة الشرقية لمكانة أفضل وذلك بكافة النشاطات المختلفة للشركة الشرقية (الإنتاج / المبيعات / التصدير) وأن يكون هناك نجاحات عديدة في كافة المجالات ولا نستهدف التأثير على مصالح ومكتسبات العاملين ، وهذا واضح من خلال الموازنة المعروضة على الجمعية العامة للشركة ، حيث أنها تتضمن تكاليف عمالة زادت من ٢,٢ مليار جنيه إلى ٢,٤٨٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٩ ٪ مستهدف في الخطة القادمة حيث تم الأخذ في الاعتبار الزيادات السيادية والزيادات المتوقعة نظير الزيادة في العملية الإنتاجية والتصدير والتحفيز لدى العاملين .. ولاداعي لهذه المخاوف .



ثم تحدث السيد الأستاذ / عماد حمدي - عضو الجمعية العامة - عن وجود بعض المخاوف من جراء الانتقال من قانون رقم (٢٠٣) إلى القانون رقم (١٥٩) ، وبناءً على مذكره السيد رئيس اللجنة النقابية بالشركة الشرقية يتضح أن الشركة القابضة تستهدف تحقيق نتائج أفضل بالنسبة للشركة والعاملين بها ، ولا بد من إعداد خطط وأهداف واضحة ومحددة لأننا نستهدف تحقيق أكثر من المحقق فعلياً مع الحفاظ على كافة مكتسبات العاملين وما يحصلون عليه دون أى تأثير أو إنخفاض ، ونؤكد على طمئنة العاملين من خلال الجمعية أنه لن يكون هناك أى تأثير سلبي عليهم .



ثم تحدث السيد المساهم / إبراهيم إبراهيم محمود : بأن قانون ١٥٩ سيكون أفضل لجميع العاملين والمستثمرين من القانون ٢٠٣ وهذا هو المسار الصحيح نحو الاتجاه إلى العالمية ، وأتوقع أن يتم الإنتهاء من كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لهذا التحول قبل ١ / ٧ / ٢٠١٩ بما فى ذلك تغيير النظام الأساسى وتشكيل مجلس إدارة جديد ... إلخ .



ثم تحدث السيد المساهم / حسين سعد زغلول : أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى السيد رئيس الجمعية العامة على البدء فى إجراءات التحول إلى القانون ١٥٩ لما لذلك من أثار ستعكس بالإيجاب على جميع المستثمرين والعاملين بالشركة ، كما تحدث سيادته عن ضرورة إستغلال الطاقات المعطلة والأراضى غير المستغلة ، وكذا تخفيض الخسائر بالمعسلات والضرائب ورسم التأمين الصحى وتوزيع الأرباح ، بحيث أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة من مجلس إدارة الشركة تجاه هذه النقاط .



عقب السيد المحاسب رئيس الجمعية معرباً عن إرتياحه لمدى التوائم والتوافق بين مساهمى الشركة الشرقية وبين العاملين بها ، حيث تلاحظ أن المساهمين يقومون بطمئنة العاملين على حقوقهم ومكتسباتهم .



وقد أكد سيادته أن سياسات وأنظمة لوائح الشركة الشرقية تحتوى على العديد من المزايا التى تُمنح للعاملين وفى نفس الوقت تحقق المصالح المشتركة للسادة المساهمين والمستثمرين معاً ، والجدير بالذكر أن اللجنة النقابية لا تتوانى فى عرض كل مايخص مكتسبات أو حقوق العاملين سواء أثناء تأديتهم الخدمة أو بعد بلوغهم سن التقاعد والعمل على زيادتها وتحسينها ، وطالما أنه يتم تطبيق مبدء أن الأجر مقابل العمل والحافز مقابل الإنتاجية والأرباح ، فإنه لا توجد أدنى مشكلة فى تنمية وزيادة المزايا التى يحصل عليها العاملين .



كما عقب السيد المحاسب رئيس القطاعات المالية بالشركة الشرقية بخصوص ما تم إثارته من السيد المساهم حسين سعد زغلول والخاصة بالضرائب ورسم التأمين الصحى فإن القانون لم ينص على أن كل سنة تالية تزيد بقيمة ٢٥ قرش ولكن ينص على أن كل ثلاث سنوات تتم الزيادة بمقدار ٢٥ قرش أى أن الوضع بالنسبة لرسم التأمين الصحى سوف يظل كما هو خلال عام الموازنة والعامين القادمين ، أما بالنسبة لـ ٢,٥ ٪ فقد تم أخذ ذلك فى الاعتبار خلال الموازنة المعروضة



وبعد الإنتهاء من الرد على الإستفسارات التى أثارها السادة المساهمين والسادة الحضور .
عرض السيد المحاسب رئيس الجمعية العامة قرارات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية " إيسترن كومباني " على النحو التالى :-

فى ضوء مناقشات الجمعية العامة العادية لتقرير مجلس إدارة الشركة عن مشروع الموازنة التخطيطية لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والمعرضة على الجمعية العامة ، وكذا تقريرى الجهاز المركزى

للمحاسبات عن مشروع الموازنة المعروض .



قررت الجمعية العامة ما يلي :-

- ١ - اعتماد الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ على النحو المعروض على الجمعية العامة بفائض متوقع بنحو ٣,٨ مليار جنيه .
- ٢ - اعتماد الموازنة الإستثمارية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠١٩ بتكلفة تقدر بنحو ١,١٤٦ مليار جنيه وعلى الشركة تحديد أولويات المشروعات والمردود المالي والاقتصادي العائد على الشركة نتيجة ضخ هذه الإستثمارات .
- ٣ - على الشركة تعظيم إستغلال الطاقات الإنتاجية لكافة خطوط الإنتاج بمراحل التصنيع المختلفة وبما تعمل على تطوير قدرتها الإنتاجية ، وإعداد دراسات تسويقية جيدة تشمل فتح أسواق تصديرية جديدة وبما يمكنها من تحقيق أهدافها بمشروع الموازنة المعروض على الجمعية العامة .
- ٤ - تعيد الجمعية العامة التأكيد على توصياتها السابقة بشأن ضرورة الإستغلال الإقتصادي للأراضي التي تم إخلؤها والتي تمثل طاقات عاطلة بما يعود بالنفع على الشركة .

وقد وافقت الجمعية على هذه القرارات

وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعة الرابعة والنصف مساءً ،،،

النوفايم

أمين سر الجمعية :

- الأستاذ / مدحت زيان أحمد

الشركة الشرقية "إسترن كومباني" ش.م.م

رئيس مجلس الإدارة



« المهندس / تامر عبد العزيز جاد الله »

**محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية
لشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالجيزة
للإحاطة بالبدء فى إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة وانتقالها من أحكام القانون
رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١
والمنعقدة فى يوم الإثنين الموافق ١ / ٤ / ٢٠١٩ فى تمام الساعة الرابعة والنصف مساءً
بمقر نادى العاملين بالشركة الشرقية "إيسترن كومباني" بالعمرانية**

إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" برئاسة السيد المحاسب /
عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية
العامة ، وذلك للإحاطة بالبدء فى إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" وانتقالها
من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .
وبحضور أعضاء الجمعية العامة للشركة السادة :



السيد المهندس / على إبراهيم صبرى
السيد الأستاذ / وليد محمد الرشيد أبوالعزم
السيد المهندس / أسامة مهدى محمد إبراهيم
السيد الأستاذ / أحمد عبدالرحيم ناجى دسوقي
السيد الأستاذ / خالد الغزالى محمد حرب
السيد الكيمياءى/ عماد حمدي على حمدان
وبحضور ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات السادة :

محاسب / هانى روفائيل سوريال	وكيل الوزارة / القائم بأعمال مدير الإدارة
محاسب / وائل عزمى مليجى	وكيل الوزارة / نائب أول مدير الإدارة
محاسب / حسام الدين فاروق	مدير عام / نائب مدير الإدارة
محاسب / محمد عاطف أحمد	مراقب حسابات
محاسب / طارق محمد رضا منصور	مراقب حسابات
محاسبة / غادة صلاح الدين حسن	رئيس قطاع - شعبة تقييم الأداء
محاسب / أشرف عبدالرحمن طلعت	مدير عام - شعبة تقييم الأداء

وبحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الشرقية :

رئيس مجلس مجالس الإدارة
العضو المنتدب
عضو متفرغ للشئون الفنية
عضو مجلس الإدارة (عضو مستقل غير متفرغ)
عضو غير متفرغ (ممثل المساهمين)
عضو مجالس الإدارة
عضو مجالس الإدارة
عضو مجالس الإدارة
رئيس اللجنة النقابية

السيد المهندس / تامر عبدالعزيز جاد الله
السيد الأستاذ / هانى أمان
السيد المهندس / نصر عبد العزيز عبد الرحمن
السيد الأستاذ / سامح أحمد سيد خضير
السيد الأستاذ / محمد جمال محرم
السيد المهندس / على سيد على حجازى
السيد الأستاذ / أشرف محمود عبد الله القاضى
السيد الأستاذ / طلعت عربى إسماعيل
السيد الأستاذ / ماجد محمود عبد العال
الأستاذ / عبد الهادى عبد العزيز محمد
وبحضور ممثلى مركز معلومات قطاع الأعمال :

المحاسبة / مها محمد طاهر
المحاسبة / إيمان محمد إمام
المحاسب / إيهاب حسين مسعود
ولم يحضر الاجتماع كل من :

ممثلى مصلحة الشـركات
ممثلى الهيئة العامة للرقابة المالية

كما حضر الاجتماع :

- السيد المحاسب / رئيس القطاعات المالية بالشركة الشرقية " إيسترن كومبانى "
- السيد المحاسب / رئيس قطاع الموازنات بالشركة القابضة للصناعات الكيماوية .



فى بداية الاجتماع رحب السيد المحاسب / عماد الدين مصطفى - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الكيماوية - ورئيس الجمعية العامة - بالسادة الحاضرين قائلاً : كل عام وحضراتكم بخير ، وندعوا الله أن نجتمع دائماً على خير وأن تظل الشركة الشرقية فى تقدم مستمر .

ثم عرض سيادته ترشيح جامعى الأصوات وأمين سر الجمعية من السادة :

جامعى الأصوات :

الأستاذ / محمد السيد خلف

الأستاذ / أحمد محمد المشد

أمين سر الجمعية :

الأستاذ / مدحت زيان أحمد



❖ وقد وافقت الجمعية على الترشيح ❖

وأعلن سيادته أن نسبة الحضور ٦٥,٤ ٪ ، وبذلك فقد اكتمل النصاب القانونى لإنعقاد الجمعية العامة غير العادية للنظر فى الإحاطة بالبـدء فى إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة وانتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

ثم عرض سيادته جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني"

كما يلي :

❖ الإحاطة بالبده في إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة وانتقالها من أحكام القانون رقم (٢٠٣)

لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ في ضوء انخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة

والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام عن ٥١ % في رأس مال الشركة والحصول على كافة

الموافقات اللازمة لذلك من الجهات المختصة .



ثم إستعرض سيادته المذكرة الخاصة بالإحاطة بالبده في إتخاذ إجراءات توفيق أوضاع الشركة وانتقالها

إلى أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على النحو التالي :

- بتاريخ ٢٧ / ٥ / ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة العادية للشركة القابضة للصناعات الكيماوية الموافقة على

طرح نسبة ٤ % كحد أقصى من حصة الشركة القابضة في رأسمال الشركة الشرقية " إيسترن كومباني "

وفقاً لبرنامج الدولة لتوسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة لها الذي تم الإعلان عنه ، وفي إطار

الضوابط الواردة بقرار السيد المهندس / رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٦ لسنة ٢٠١٨ ، ومع تفويض رئيس

مجلس إدارة الشركة القابضة في إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن طبقاً للقوانين والقواعد

المنظمة .

- بتاريخ ٣١ / ٧ / ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة للشركة القابضة الموافقة على تعديل النسبة التي سيتم

طرحها من الأسهم المملوكة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية في رأسمال الشركة الشرقية " إيسترن

كومباني " لتصبح ٤,٥ % من أسهم الشركة الشرقية " إيسترن كومباني " .



- بتاريخ ٢٠١٨ / ٨ / ٨ تم توقيع عقد تقديم خدمات لإجراءات ترويج وتغطية الإكتتاب بين الشركة

القابضة وشركة إن إي كابيتال القابضة للاستثمارات المالية بصفتها مستشار الطرح وفقاً لقرار السيد

رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢٦ لسنة ٢٠١٨ وذلك فى عملية بيع نسبة ٤,٥ ٪ من حصة الشركة القابضة

فى أسهم رأسمال الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" .

- بتاريخ ٢٠١٨ / ٩ / ٤ تم إختيار المجموعة المالية "هيرمس" لتنفيذ عملية الطرح ، وبناءً عليه تم تنفيذ

عملية بيع ٤,٥ ٪ من أسهم رأسمال الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" لصالح الشركة القابضة

للصناعات الكيماوية بإجمالى عدد أسهم ١٠١٢٥٠٠٠٠ سهم وذلك من خلال طرح ٩٦,١٨ مليون سهم

للطرح الخاص ، ٥,٠٦ مليون سهم للطرح العام .

- وحتى يمكن توفيق أوضاع الشركة وانتقالها إلى أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الأمر يستلزم ما يلى :

١ - الحصول على كافة الموافقات اللازمة لذلك من الجهات المختصة .

٢ - تعديل النظام الأساسى للشركة .

٣ - تعيين مجلس إدارة جديد للشركة .

٤ - تعيين مراقب حسابات وتحديد أتعابه إلى جانب مراقبة حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات .

فالأمر معروض على الجمعية العامة غير العادية للإحاطة بالبداية فى إتخاذ إجراءات توفيق

أوضاع الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" وانتقالها من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى أحكام

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى ضوء إنخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة والأشخاص الاعتبارية

العامة وبنوك القطاع العام عن ٥١ ٪ فى رأسمال الشركة .



وبعد إستعراض المذكرة المشار إليها بعاليه ، وافقت الجمعية العامة غير العادية على ما ورد بالمذكرة .



وبعد ذلك إفتتح السيد رئيس الجمعية العامة بداية المناقشات ، والرد على إستفسارات

السادة الأعضاء والمساهمين ، وكانت على النحو التالى :-

تحدث السيد المساهم إبراهيم إبراهيم محمود : لابد من إعداد وعرض النظام الأساسى الجديد

للشركة على أن يتضمن أغراض الشركة وأهدافها الإنتاجية أو الإستثمارية أو العقارية .. إلخ ، وذلك لأن

إمكانيات الشركة تؤهلها للإستحواذ على بعض الشركات المكملة لصناعتها ، وأيضاً لابد أن يتضمن النظام

عدد أعضاء مجلس الإدارة وما هى الإختصاصات المنوطة له .

عقب السيد رئيس الجمعية العامة : نطمئن حضراتكم إلى وجود الخبير القانونى الأستاذ /

سامح خضير - عضو مجلس إدارة الشركة الشرقية - وهو من سيتولى بالتنسيق مع مجلس الإدارة إعداد

النظام والإشراف على إجراءات التحول إلى القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

كما تحدث السيد المساهم محمد على موسى عن إمكانية تدريب بعض العاملين الإداريين بالشركة

وإعداد برامج تأهيلية وفنية متخصصة لتأهيلهم على العمل بالمصانع الإنتاجية وذلك للمساهمة فى

زيادة الإنتاج فى المصانع والتوازن بين العمالة الإدارية والإنتاجية ، وإيضاً سيعود بالنفع عليهم لأنهم

سيحصلون على حوافز أعلى من التى يحصلون عليها حالياً .

عقب السيد الرئيس بأننا نشكر السيد المساهم على هذه الفكرة ونوجه النداء للسادة مجلس إدارة

الشركة الشرقية بالتنسيق مع أعضاء اللجنة النقابية للإلتجاه قدماً نحو إعادة هيكلة العمالة بالشركة ،

والنظر فى مدى إمكانية تحويل بعض الإداريين من العمل فى المجال الإدارى إلى العمل فى المجال الإنتاجى ،

وذلك بعد إعداد الدورات التدريبية التخصصية اللازمة فى هذا الشأن وبما سيعود بالنفع على الجميع مع

الأخذ فى الإعتبار وضع خطة واضحة لهذه الهيكلة بما لا يؤثر على سير العمل بالمنظومة سواء الإدارية

أو الإنتاجية .



القرارات :

على ضوء المذكرة المعروضة على الجمعية العامة بشأن البدء فى إتخاذ إجراءات توفير أوضاع الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" وانتقالها إلى أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

قررت الجمعية العامة غير العادية مايلي :

١ - إحاطة الجمعية العامة علماً بالبدء فى إتخاذ إجراءات توفير أوضاع الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" وانتقالها من أحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ إلى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى ضوء إنخفاض نسبة ملكية الشركة القابضة والأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام عن ٥١ ٪ فى رأسمال الشركة .

٢ - تؤكد الجمعية العامة حرصها على حقوق العاملين بالشركة ومكتسباتهم .

٣ - على إدارة الشركة إعادة هيكلة العمالة وإجراء تدريب تحويلى واستغلال الطاقات البشرية الغير مستغلة لاستعاضة العاملين التى تخرج على المعاش لإيجاد البديل بنفس الكفاءة لتجنب الفراغ الإدارى.

وقد وافقت الجمعية على ذلك
وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعة الخامسة مساءً ،،،

أمين سر الجمعية :

- الأستاذ / مدحت زيان أحمد

النوفايم

.....



الشركة الشرقية "إيسترن كومباني" ش.ت.م.

رئيس مجلس الإدارة

﴿ المهندس / تامر عبدالعزيز جاد الله ﴾